وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة آكلي محند أولحاج _ البويرة _
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : المالية والمحاسبة

الموضوع:

التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
دراسة حالة للوضعية المالية للوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين بالبويرة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص : **محاسبة وتدقيق**

من إعداد الطالب:
توام ياسين

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور بوبكر مصطفى

لجنة المناقشة

د/ رزقي اسماعيل .....رئيسا

د/بوبكر مصطفى .....مشرفا ومقررا

د/ سعود وسيلة.....مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر والتقدير

((...ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)).

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل التواضع، أوجه شكري الجزيل إلى كل من:

- الأستاذ المشرف "بوبكر مصطفى" على تعاونه وتوجيهاته التي أدت إلى الصياغة النهائية لهذا العمل المتواضع.

- الأساتذة الكرام كل باسمه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذين لم يبخلوا علينا بمختلف معارفهم منذ أن وطأت أقدامنا رحاب الجامعة وإلى غاية تخرجا.

- كل مسؤولي وإطارات الوكالة الولائية للتسيير والتحضيريين لولاية البويرة الذين وفروا لنا مختلف التسهيلات في تربصنا التطبيقي.

- إلى من ساهل من قريب أو من بعيد في إعداد هذا العمل.

الهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- أعز الناس إلى قلبي الوالدة حفظها الله ورزقها موفور الصحة، وأدامها تاجا على رأسي، فهي أولى الناس بالمعروف

وإلى أبي رحمه الله وأسكنه فسيح الجنان إنشاء الله

وإلى جدتي رحمها الله وجعل مثواها من أهل الجنة

إلى أخواتي وإخوتي أدامهم الله لي

إلى كل الأصدقاء، البعيد منهم والقريب وأترحم على من توفتهم المنية " زهير، وفيصل" رحمهم الله

إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الجامعي

وإلى كل من يسعى طالبا للعلم لينير دربه ودرب الآخرين.

ياسين

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	III
فهرس الجدول و الأشكال	VI
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	03
المطلب الأول: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	03
المطلب الثاني: مبادئ وخصائص نظام المحاسبي المالي	04
المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي	06
المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية	08
المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية	08
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية	10
المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من القوائم المالية	11
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي	14
المطلب الأول: الميزانية	14
المطلب الثاني: قائمة الدخل	20
المطلب الثالث: القوائم الأخرى	22
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: طبيعة التحليل المالي	30
تمهيد	
المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي	31
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي	32
المطلب الثاني: أهداف و استعمالات التحليل المالي	32
المطلب الثالث: الأطراف لمستفيدة من التحليل المالي	34
	37

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي	40
المطلب الأول: أنواع التحليل المالي	40
المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي	44
المطلب الثالث:خطوات التحليل المالي	45
المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي	47
المطلب الأول: رأس المال العامل	47
المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل و الخزينة	49
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية	53
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضعية المالية للوكالة الولائية للتسيير التنظيم العقاريين بالبويرة	
تمهيد	58
المبحث الأول: البطاقة الفنية للوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين	59
المطلب الأول: تعريف الوكالة و نشأتها	59
المطلب الثاني: أهداف ونشاط الوكالة العقارية	60
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ومهام المصالح للوكالة العقارية	62
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة	67
المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة	74
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية للمؤسسة	81
المطلب الثالث: تحليل جدول النتائج	88
خلاصة الفصل	95
الخاتمة	96
قائمة المراجع	100
الملاحق:	104
الميزانية المالية – جانب الأصول لسنتين 2015-2016 للمؤسسة	
الميزانية المالية – جانب الخصوم لسنتين 2015-2016 للمؤسسة	
جدول النتائج – لسنتين 2015-2016 للمؤسسة	

فهرس الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
01	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	18
02	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	19
03	جدول حسابات النتائج	21
04	جدول تدفقات نقدية (الطريقة المباشرة)	24
05	جدول تدفقات نقدية (الطريقة غير المباشرة)	25
06	جدول تغير الأموال الخاصة	27
07	جدول الملحق	28
08	جانب الأصول لميزانية المؤسسة لسنة 2015	68
09	جانب الخصوم للميزانية للمؤسسة لسنة 2015	69
10	جانب الأصول لميزانية لمؤسسة لسنة 2016	70
11	جانب الخصوم لميزانية لمؤسسة لسنة 2016	71
12	الميزانية المختصرة لمؤسسة لسنة 2015	72
13	جدول الميزانية المختصرة لمؤسسة لسنة 2016	72
14	جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2015 و2016	73
15	جدول مقارن لرأس المال العامل الدائم لمؤسسة لسنتين2015 و 2016	76
16	جدول مقارن للاحتياج رأس المال العامل لمؤسسة للسنتين 2016 و 2016	78
17	جدول مقارن للخزينة الصافية للسنتين 2015 و2016	80
18	جدول مقارن لنسب التمويل لمؤسسة لسنتين 2015 و 2016	83
19	جدول مقارن لنسب السيولة لمؤسسة لسنتين 2015 و 2016	85
20	جدول مقارن لنسب المديونية للمؤسسة للسنتين 2015 و 2016	87
21	جدول حساب الفائض الإجمالي للاستغلال	88
22	جدول حساب نسبة نتيجة استغلال لسنتين 2015 و 2016	88
23	جدول حساب نسبة نتيجة الضرائب	89
24	جدول حساب المر دودية المالية	89
25	جدوا التحليل أفقي لحساب النتائج للمؤسسة	90
26	جدول التحليل العمودي لحساب جدول النتائج 2016	93

فهرس الأشكال

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين البويرة	63

مقدمة

يعتبر التحول المحاسبي في الجزائر وليد التحول و التطور الاقتصادي الدولي و المحلي حيث تلمس ذلك من خلال المفاوضة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذا تقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال ، وكذلك تلبية حاجة المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية المالية، حيث أن الجزائر بدأت عملية الإصلاح من 2001 إلى غاية 2007 تم إصدار القانون المتعلق بالنظام المحاسبي و إلى غاية 2009 تم صدور العديد من المراسيم و القوانين التابعة للنظام سوء بتحليل القانون الأصلي أو إصدار قانون، وفي سنة 2009 تم تأجيل تطبيق النظام إلى السنة التي تليها ومنذ اعتمادها للنظام المحاسبي المالي (SCF) مطلع سنة 2010 أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر على طبيعة نشاطها.

فقد أصبح التحليل المالي للقوائم المالية بعد ظهور نظام المحاسبي المالي الجديد أحد أهم المصادر التي توفر المعلومات عن المنشأة، ويوفر أيضا عدد من المؤشرات والنسب المالية والملائمة لتقييم أداء الشركات، وهكذا ظهرت أساليب التحليل المالي وتطورت بتطور الحاجات والظروف المتجددة.

إشكالية البحث: من خلال التقديم السابق يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية في البحث كما يلي:

كيف تستخدم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ؟

الأسئلة الفرعية: بتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

1- ما ماهية النظام المحاسبي المالي؟ وهل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟

2- ما المقصود بالتحليل المالي؟ وما هي الأطراف المستفيدة منه؟

3- ما مدى قدرة أساليب وأدوات التحليل المالي علة تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؟

فرضيات البحث: للإجابة على الأسئلة الفرعية، تم تقديم مجموعة من الفرضيات كما يلي:

1- يتم إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، من خلال الاعتماد على جملة من القواعد و المعايير المتفق عليها، حيث يستخدم هذا النظام قوائم مالية متكاملة تمكن من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

2- استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية.

3-إن ضعف أداء المؤسسة قيد الدراسة يرجع بأساس إلى عدم استخدمها لأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية .

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- التعريف بالنظام المحاسبي المالي الجديد SCF

- التعريف على كيفية عرض وإعداد القوائم المالية وفق النظام المالي الجديد .

- إبراز مدى أهمية وفعالية التحليل المالي .

- كيفية تحليل القوائم المالي في ظل النظام المحاسبي.

أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع في أنه يتعرض لموضوع هام بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذلك أنه يسمح بتشخيص دقيق لنقاط القوة و الضعف للوظيفة المالية للمؤسسة، فمن خلال الأدوات المستخدمة في التحليل المالي يمكن لمستخدمي القوائم المالية الحصول على صورة وافية عن وضعية المالية للمؤسسة ومدى تحقيقها لشروط التوازن المالي.

دوافع اختيار البحث: من بين الأسباب التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

أ – أسباب موضوعية: من بينها:

- حداثة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

- معرفة أهمية عملية التحليل في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة

- الأهمية الكبيرة للموضوع بالنسبة لعدة فئات، خاصة موظفي مصالح المالية و المحاسبة.

ب – أسباب ذاتية: من بينها:

- الرغبة الشخصية في اختيار الموضوع.

- الرغبة في معرفة الجديد الذي أتى به النظام المحاسبي المالي الجديد.

- رغبتنا في توسيع أفكارنا البسيطة المسبقة حوله وتجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع من خلال اقتراح.

منهجية البحث: تم الاعتماد، في معالجة الإشكالية والإجابة على التساؤلات الفرعية على المنهج التحليلي الوصفي الذي يمكن من تغطية الجانب النظري للدراسة وذلك باستخدام: الكتب المتخصصة في مجال البحث، الأطروحات و الرسائل الجامعية ، وكذا الملتقيات والمقالات والجرائد الرسمية.

بينما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة، من خلال تحليل الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة، وإسقاط الجانب النظري على وضعية المؤسسة في الواقع.

صعوبة البحث: من بين العراقيل التي واجهت إعداد هذا البحث ما يلي:

- صعوبات إيجاد مكان للتربص.

- صعوبات الحصول على المرجع وقلتها خاصة حول أثر النظام المحاسبي الجديد على التحليل المالي.

- صعوبة الحصول على البيانات والقوائم المالية من المؤسسة محل الدراسة.

خطة البحث: بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة وفي حدود الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالأتي:

- **الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:** الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، الأول يتضمن ماهية النظام المحاسبي المالي، والثاني عموميات حول القوائم المالية، أما المبحث الثالث فتطرقت فيه إلى عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي.
- **الفصل الثاني: طبيعة التحليل المالي:** الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث الأول يتضمن مدخل إلى التحليل المالي، والثاني عموميات حول التحليل المالي، أما الثالث أدوات التحليل المالي.
- **الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضعية المالية للوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين الخضريين:** وتم تقسيمه إلى مبحثين الأول يتضمن البطاقة الفنية للوكالة الولائية للتسيير والعقاريين، والثاني تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الأول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد القوائم مالية وعلى الرغم من تشابه هذه القوائم المالية مضمونا من بلد إلى أخر، إلا أنه توجد هناك مجموعة من الاختلافات التي تميز القوائم المالية لبلد حتى أخر والتي يمكن إرجاعها للمبادئ المحاسبية الأساسية، لإعداد هذه القوائم المالية حيث تمثل هذه القوائم المالية الناتج النهائي و الأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية حيث تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف، فان فهم هذه القواعد و معرفة القواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي أصبح ضروريا، وهذاما قمنا به في هذا الفصل الذي خصصناه لدراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي حيث قسم إلى ثلاثة مباحث وتتمثل في ما يلي :

المبحث الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني : عموميات حول القوائم المالية

المبحث الثالث : عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول:ماهية النظام المحاسبي المالي

نتيجة للتطورات التي شهدها العالم بصفة عامة والقطاع الاقتصادي بصفة خاصة أصبح م الضروري نظام محاسبي موحد تعمل به جميع دول العالم هذا الوضع جعل الجزائر أمام حتمية التحول إلى النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية والدولية لمواكبة هذا التطورات .

المطلب الأول : مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي

لقد جاء القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن المحاسبي المالي ليحدد مفهوم المحاسبة المالية بناء على نص المادة رقم 03 على أن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ، [1]

ويعرف من الناحية القانونية على أنه : نظام المحاسبة المالي الجديد هو مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية و المحاسبة للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية المتفق عليها.[2]

كما يمكن تعريفه على انه : هو تقنية تسير موحدة (normalisée) تهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث تسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها ، تقييمها و تسجيلها كما تهدف أيضا إلى عرض جداول مالية تعكس

الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية المؤسسة خزينتها في نهاية السنة .[3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي العدد : 74**، المادة : 03

[2] عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد السادس ، ص 291

[3] لخضر علاوي، **المحاسبة المعمقة**، صفحات الزرقاء ،ص 10

2. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يقصد بمجال التطبيق أنه يخضع للترتيبات الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد كل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون التجاري و المتمثلين في المؤسسة العمومية أو الاقتصاد المختلط وكذلك التعاونيات و المؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات السوقية ، أما مستعملو المعلومات المالية حسب المشروع فتشمل المسيرين أعضاء الإدارة الضريبية و الإحصاء . موردين . زبائن . العمال التأمين و الجمهور

وتلتزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية وهي : [1]

- المؤسسة الخاضعة لأحكام القانون التجاري
- التعاونيات
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين المحتجون السلع أو الخدمات التجارية وغير ،إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عملية متكرر
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي .
- كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط .[2]

المطلب الثاني : مبادئ وخصائص نظام المحاسبي المالي

1.مبادئ نظام المحاسبي المالي

اعتماد النظام المحاسبي المالي لمبادئ المحاسبة المعترف بها .

تتمثل مبادئ النظام المحاسبي المالي في :

1.1. التكلفة التاريخية : [3]

يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها أو إنتاجها

[1] عاشور كتوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 292

[2] لخضر العلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 11

[3] لخضر العلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13

2.1. مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض) Non compensation

ينبغي عدم القيام بالمقاصة بين مختلف عناصر الأصول و الخصوم لإيرادات والأعباء ، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونية أو جراء اتفاقية مثلا المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات و الرسم على القيمة المضافة على المبيعات .

3.1. مبدأ مداومة الطرق المحاسبية permanence des méthode comptable

يوجب هذا المبدأ الحفاظ و المداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخرى

4.1.مبدأ استقلالية الذمة المالية

يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها

5.1.مبدأ الأهمية النسبية importance relative

يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات

6.1.مبدأ دورية

تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية متكونة من اثني عشر شهرا ،بجدر الإشارة إلى هناك حالات استثنائية حيث قد تكون الدورة المالية أقل أو أكثر من اثني عشر شهرا مثلا

في بعض القطاعات الزراعية .

7.1.مبدأ استقلالية الدورات المالية indépendance des exercice

حيث تعتبر كل دورة مالية مستقلة عن أخرى في تحمل الأعباء وإيراد المنتوجات

8.1. بالميزانية مبدأ عدم المساس الافتتاحية أو السابقة:

هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية لمخالفة هذا لمصداقية المحاسبة .

9.1.قابلة مبدأ الوحدة النقدية conventionde l’entité monétaire

يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل إقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية، وفي حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق معالجتها .

2.خصائص النظام المحاسبي المالي

إن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المستمد من النظام الأنجلو ساكسوني ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي : [1]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكييف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومات مفصلة.
- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوفات المالية ، والذي يحد من مخاطر التدخل الإداري بالمعالجة اليدوية وكذا تسهيل فحص الحسابات،
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية و المحتملة الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسة على حد سوء، منسقة . قابلة للقراءة، تسمح بالمقارنة واتخاذ القرار،
- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة .

المطلب الثالث : أهداف النظام المحاسبي المالي

1.اهداف النظام المحاسبي المالي

تتمثل هذه الأهداف في: [2]

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات وأدائها المالي ومدى احترامها لتنظيمها وطبيعة نشطها وأحجامها
- السماح بإجراء مقارنة للقوائم المالية للمؤسسة فسها عبر الزمن وبين المؤسسات سواء على المستوى الوطني الدولي
- المساهمة في التنمية وزيادة مرد ودية المؤسسات من خلال تقديم أفضل الميكانيزمات االاقتصادية و المحاسبية التي توفر جودة وفعالية تسيرها
- نشر المعلومات صحيحة وموثوقة تسمح لمستعملي هذه المعلومات بمتابعة وضعية المؤسسات بالتالي تساعد على

[1] سومية تبة، **دور معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص 44

[2] مليكة زغيب ، سوسن زريق ، **دور النظام المحاسبي في دعم الحوكمة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري ، جامعة بسكرة ، يومي 06-07 ماي 2012

فهم أفضل لهذه المعلومات وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات .

- المساهمة في خلق قاعدة إحصائية على المستوى الوطني انطلاقا من المعلومات صادقة و موثوقة ثم جمعها بشفافية من مجموع المؤسسات .
- العمل على ترشيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات لحكومات الشركات
- إن تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسات بطريقة شفافة يسهل مختلف .
- ترقية التعليم المحاسبي في المدارس و الجامعات بالاعتماد على قواعد محاسبية متشابهة دوليا وهو ما يؤدي إلى تأهيل مهنة لمحاسبة في الجزائر عمل إدارة الضرائب في تحصيل مستحقاتها (TVA. ضرائب على الأرباح)
- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من هذا النظام للقيام بممارستها المحاسبية في مختلف الدول اعتبار أن SCF ما هو في الواقع إلى تبين للمعايير المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي .

المبحث الثاني : عموميات حول القوائم المالي

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وهي الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى أطراف خارجية مع ضرورة توفير المعلومات موثقة لأغراض التقرير المالية ومساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة كما يتم عرض البيانات بالعملة الوطنية

المطلب الأول : مفهوم وأهداف القوائم المالية

1.مفهوم القوائم المالية

يمكن إدراج التعاريف التالية نذكر منها

التعريف الأول : إن القوائم المالية تعتبر وسيلة الاتصال الرئيسية للمشروع أو للشركة مع الأطراف الخارجية المختلفة [1]

التعريف الثاني : تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام معلومات المحاسبي وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين : قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم أساسية.[2]

التعريف الثالث : القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها هيكلتها من خلال تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع. [3]

التعريف الرابع : القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحتويها والتي تصف المركز المالي للمشروع ومجموع الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة (شهر. ربع سنة . نصف سنة). [4]

---

[1] محمد المبروك أبو زيد ، **التحليل المالي (شركات و أسواق مالية)**، ط 2، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2009، ص 56

[2] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)**، ط 2 ، دار المسير للنشر و التوزيع والطباعة ، عمان. ، 2006، ص 56

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد: 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ، ص 22

[4] وليد ناجي الحيالي، **مذكرات التحليل المالي** ، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007، ص 22

2. أهداف القوائم المالية

وتتمثل هذه الأهداف في : [1]

حسب مجلس معايير المحاسبية الدولية فان الهدف من القوائم المالية هو تقديم المعلومات ع الوضعية المالية للمنظمة في تاريخ غلق حسابات وذلك من خلال الميزانية وتوضيح الكفاءة من خلال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من قائمة التدفقات النقدية (الخزينة) بالإضافةإلى قائمة تغيرات الأموال الخاصة وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عد اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، فالقوائم المالية تسمح بضمان شفافية المنظمة من خلال تقديم معلومات كاملة تلبي الاحتياجات فيما يخص اتخاذ قراراتهم وتخضر هذه لقوائم خلال فترات منظمة حتى تسمح بضمان بشفافية المنظمة من خلال تقديم معلومات كاملة تلبي الاحتياجات فيما يخص اتخاذ القرارات وتخضر هذه القوائم المالية خلال فترات منظمة حتى تسمح بانجاز المقارنات

إن الحاجة إلى المعلومات القوائم المالية تنبثق من الرغبة في تحسين عملية اتخاذ القرار أة التحقيق أهداف الرقابة على تصرفات الإدارة ، بالنظر إلى قدرة قوائم المالية على تحقيق درجة هذين الهدفين ، نجد أنها تتأثر بدرجة كبيرة بعاملين هما :

1.2. قدرة المعلومات على تخفيض درجة عدم التأكد :

إن استخدم الأدوات و الأساليب الإحصائية المتطورة في تحليل القوائم المالية التنبؤ بالمتغيرات المحاسبية سوف يعمل على توضيح الرؤيا إلى حد كبير وتخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بالقرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية

2.2. للوضع التنافسي للقوائم المالية بالمقارنة بالمصادر الأخرى للمعلومات :

إن القوائم المالية ماهي إلا واحد من المصادر المتعددة للمعلومات المتاحة لمتخذي القرارات ، وتشمل المصادر الأخرى للمعلومات مانصدره المنظمة من نشرات مثل نشرات توزيع الأرباح وتقارير الإنتاج و الإصدارات الخاصة بالصناعة التي إليهابالإضافةإلى النشرات و الإصدارات المتعلقة بالاقتصاد الوطني ، وتعتبر القوائم المالية من أفضل مصادر المعلومات من حيث قدرتها على الوفاء باحتياجات الفئات المختلفة وذلك لأسباب التالية :

[1] دلال حمادي، **دور أهمية الافصاح عن محاسبة الموارد البشرية في القوائم المالية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الما جيسترقي العلوم تجارية ، جامعة الجزائر 3، 2011،ص 137

- تعتبر اكبر مصادر المعلومات مصداقية نظرا لخضوع تلك القوائم للمراجعة والتدقيق من قبل مراجع خارجي مستقل
- تعرض المعلومات تتوافق مع احتياجات طالبي المعلومات وترتبط بشكل مباشرة مع المتغيرات المعنية بالدراسة.

انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات بالمقارنة بمصادر المعلومات الأخرى

- تعد من أكثر مصادر معلومات ملائمة من لاتخاذ القرارات حيث إصدارها قد يتم قد يتم إصدارها كل ربع سنة أو كل سنة .

المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية

و تتمثل هذه الخصائص في :

1.1. التمثيل الصادق : حتى تكون المعلومات ذات مصداقية يجب ان تمثل بصدق الصفقات والأحداث الأخرى التي يرغب في تقديمها أو التي تعترض منطقيا أن تقدم وعليه فان القوائم المالية التي يجب أن تقدم تمثيل الصادق للحالة المالية للوحدة ، وكفأتها المالية وكذا التدفقات خزينة الوحدة

2.1. القابلية للفهم : المعلومات المقدمة في القوائم المالية يجب أن تكون مفهومة بسرعة من قبل كل المستخدمين الذين لديهم معرفة مقبولة بالأعمال و النشاطات الاقتصادية وكذا المحاسبية : وهذا يعتمد على

- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات
- مستوى الوعي الإداري والفهم لدى مستخدمي تلك القوائم المالية. [1]

3.1. الملائمة : يجب إن تكون المعلومات لفائدة صناع لقرار وحاجاتهم ، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية وتتأثر ، ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية ، ففي بعض الحالات فان طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائماتها على سبيل المثال الإفصاح على قطاع جديد تعمل في المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة لها بغض النظر على الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير .

كما أن المعلومات يمكن اعتبارها ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الطرف الثالث من مستخدمين القوائم المالية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 74، مرجع سبق ذكره، ص 08

كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف او التخريف ، وبالتالي مفهوم الأهمية النسبية تزودنا بنقطة قطع فاصلة أكثر من كونها خاصية أساسية للمعلومات ، فلا بد من توفراها في المعلومات .[1]

4.1.الموثوقية : ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة و التحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، و أن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسية الحيطة و الحذر ، وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها، وباختصار تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي إن تجعل متخذ القرار يثق فيها، ولتحقيق ذلك يجب توفر ثلاث خصائص ثانوية هي :

- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها الموضوعية أو قابلية التحقق
- الحياد، أي إن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من فئة معينة من المستخدمين أي ولا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات [2]

5.1. قابلية المقارنة :تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة لفترة مالية معينة لفترة أ و لفترة مالية أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية بمؤسسات أخرى، لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز والأداء المالي للمؤسسة وغير ذلك ، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس و المبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات والاتساق.[3]

المطلب الثالث : الأطراف المستفيدة من القوائم المالية

وتتمثل هذه الأطراف في :

[1] الطيب مداني ، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي و معايير المحاسبية الدولية IFRS/ IAS**، مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الدولية ، بجاية قاصدي مرباح ، ص 08

[2] بالقاسم بن خليفة ،**دور للقوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي الدولية** ، أطروحة دكتوراه في علوم التجارية ، جامعة مسيلة، 2015 ، ص 137

[3] محمد أبو نصار، وجمعة حميدات ،**معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية و العلمية ،ط 2 عمان، الأردن، 2009، ص 10

تختلف أهداف الأطراف المستفيدة من القوائم المالية باختلاف احتياجات المستخدم ، فالمستخدمون للقوائم لمالية من داخل أو خارج الشركة ، كل له أهداف التي تميزه على باقي الأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية، إذا يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشأة ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال القوائم ، و الإيضاح التباين بين أهداف مستخدمي القوائم المالية وبيان أهدافهم وكيفية تأثير هذه الأطراف على تفسير مدلول القوائم المالية ، وعموما يمكن حصر الأطراف المستفيدة من القوائم المالية هي : [1]

1.1. الملاك (حملة الأسهم)

ينصب اهتمام حملة الأسهم على معدل توزيع الأرباح للعام الحالي و الأعوام السابقة، و الاعتماد على تلك المعلومات المقارنة في تحديد معدل التوزيع في المستقبل، وفد يهتم بعض المساهمين بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات الأرباح للأسهم في المستقبل ، وعلى ذلك فان فئة الملاك يتركز اهتمامها في تحليل القوائم المالية الذي يفيد في تقدير العائد على الاستثمار والمخاطر المترتبة به ويمكن حصر أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون أو الملاك في :

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة ،
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية و و الحالية و المستقبلية و أي تغيير في أسعار أسهم الشركة .
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة ،
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

2.1 .إدارة المشروع

تعتبر إدارة المشروع من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية ، وتهتم الإدارة في هذا الصدد بربحية المشروع خلال فترة زمنية معينة ، وقدرته على جذب رؤوس الأموال من خلال فترة زمنية معينة، وقدرته على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال، وذلك على أساس أن هذه المعدلات هي المحدد الرئيسي لجذب رؤوس الأموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية، وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى بما يعني استمرارها في أداء وجباتها داخل المشروع

[1] بلقاسم بن خليفة ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 141 142

1. 3. الموظفون

يحتاج الموظف في الشركة إلى المعلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى المعلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية .

4.1. الموردون والدائنون

تحتاج هذه الفئة إلى المعلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت الشركة عميل جيد قادر على سداد ديونه .

5.1. العملاء

يحتاج العملاء إلى المعلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها .

6.1. المقرضون

يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على سداد والحصول على عائد مناسب، ولذلك فان الفئة التي تركز على البيانات التي تقدم لهم معلومات تمكنهم من تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع، ومقدرته في المستقبل على سداد أصل الدين (القرض) و الفوائد في مواعيدها، كما تمكنهم من تحديد معدل العائد الذي يتأ لم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض

7.1. الحكومة ودوائرها المختلفة

تحتاج هذه الفئات إلى المعلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركة وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى المعلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني .

8.1.الجمهور

يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى المعلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام .

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري، فانه لم يشر بشيء من التفصيل إلى الأطراف المستفيدة من القوائم المالية، لكن يفهم من مضمون بعض العناصر المدرجة في المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 السالف الذكر، وعلى نحو غير محدد جيدا الأطراف التي تستفيد من القوائم المالية، وهي موضحة في العنصرين التاليين :

- يجب أن تبرز الكشوفات المالية كل المعلومات مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان .

- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوفات المالية معرفة المسيرين للمعلومات التي يحملونها عن الواقع الأهمية النسبية للأحداث المسجلة

و الجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن بين هذه الفئات نذكر السوق المالي، المحللون والمستشارون الماليون والمنافسون .

المبحث الثالث : عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

القوائم المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وتتمثل هذه القوائم المالية فيما يلي :

- الميزانية (قائمة المركز المالي)
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)
- قائمة التدفقات النقدية
- قائمة التغيرات الأموال الخاصة
- ملحق

المطلب الأول : الميزانية

1. الميزانية أو (المركز المالي) :

يطلق على الميزانية أيضا بيان المركز المالي بيان الحالة المالية ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن نقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها، وبمعنى أخر نقول أن الميزانية تظهر لنا في طرف الخصوم مصادر الأموال الرئيسية في المنشأة وهي : [1]

- حقوق المالكين
- التزامات طويلة الأجل
- التزامات قصيرة الأجل (خصوم متداولة)

وتظهر لنا في طرف استخدامات هذه الأصول هي المنشأة وهي :

- الأصول الثابتة
- الأصول المتداولة

وتشبه الصورة الفوتوغرافية حيث أنها تعكس الوضع المالي للمنشأة لحظة إعدادها .

[1] منير شاكر، و أخرون ، **التحليل المالي. مد خل صناعة القرارات** ، ط 1 ،دار النشر ، عمان ، الأردن ، ، 2005، ص 10

2.أهمية إعداد الميزانية

1.2. تلبية المتطلبات القانونية إن كان من القانون التجاري و قانون ضرائب المباشرة تنص على أن تقوم المؤسسة التي تستجب لشروط محددة ، بإعداد الميزانية الختامية وحساب النتيجة .

2.2. إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد ومنه تحديد مركزها المالي وهذا ما جعل البعض يعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد .

3.2. تمكن الميزانية من تعريف الغير (بنوك . دائنون .عملاء) عن الوضعية المالية للمؤسسة

4.2. حساب نتيجة الدورة وهذه النتيجة يمكن حسابها بواسطة الميزانية أو بواسطة حساب النتيجة.[1]

3.مكونات القائمة المالية

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل على العناصر التالية :

1.3. الأصول

هي تتمثل النقد و البضاعة (المخزون) و ما تملكه المؤسسة من أصول أخرى كالديون ،وما تم دفعه من المصاريف لم يحن استحقاقها بعد .[2]

1.3.3 الأصول الغير الملموسة intangible assets :

وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة أو فائدة للمنشأة مثل شهر محل وحقوق اختراع والعلامة التجارية .

2.3.3 الأصول الثابتة fixodassets :

هي مجموع الأصول التي تعتني بفرض المساهمة في العملية إنتاجية وليس بغرض إعادة بيعها مثل الأراضي و المباني و الآلات و الأثاث .

3.3.3 الأصول المتداولة currentassets :

هي الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية أو التي تقتني بغرض إعادة بيعها أو استخدامها خلال السنة المالية مثل :

[1] عبد الرحمان عطية ،**المحاسبة العامة. (وفق النظام المحاسبي لمالي)**، دار النشر حيطلي ،الجزائر ، 2009، ص 12

[2] نعيم نمر داوود، **التحليل المالي بستخدم EXCEL** ، ط 1 دار البداية ناشرون و موزعون، عمان ، 2012، ص 34

- البضاعة : وهي السلع التي تتاجلا في المنشأة
- المدينون : وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة خلال السنة
- أوراق القبض :وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة وتكون في صورة كمبيالات .
- أصول مالية : وهي المبالغ المستثمرة في شراء أسهم وسندات
- البنك : وهي عبارة عن الأصول للمنشأة وتحتفظ بها في شكل حساب جاري لدى لدى البنك
- الصندوق : عبارة عن الأموال الجاهزة و الموجودة في خزينة المنشأة
- استثمار قصيرة الأجل (ودائع البنك) : وهي الأموال التي تحتفظ بها المنشأة في شكل ودائع زمنية لدى البنوك
- المصروفات المقدمة (المدفوعة مقدما) : تمثل حق المنشأة لدى الغير وسيتم الحصول على السلع وخدمات في المستقبل مقابل هذه المصروفات المدفوعة مقدما مثل الإيجارات المقدمة أي المدفوعة مقدما
- الإيرادات المستحقة : إيرادات تم اكتسابها أي تم تحققها خلال الفترة المحاسبية والتي يتم تحصيلها بعد

4.3.3 الخصوم liabilities :

عبارة عن التزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على السلع أو الخدمات أو قروض وتنقسم إلى

5.3.3 الخصوم طويلة الأجل fixedliabilities :

هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد على سنة مالية واحدة مثل القرض العقارية أو الصناعية و السندات أوراق الدفع طويلة الأجل أو أنها تمثل مايجب على المنشأة دفعه للغير بعد مدة تزيد في الغالب عن السنة مع أخذ في اعتبار أنه يجب

استبعاد قيمة الأقساط المستحقة سنويا لسداد هذه الديون من عناصر الخصوم طويلة أجل وإدراجها ضمن الخصوم المتداولة تحقيقا لمعيار الإفصاح العام

6.3.3. الخصوم قصيرة الأجل currentliabilities :

هي المبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية أو ما على المنشأة من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل :

- قرض تجاري (قرض قصير الأجل) : هي مبالغ مستحقة على المنشأة للبنك مقابل الحصول على قرض واجب السداد خلال السنة :

- الدائنون (الموردون) : هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب قي صورة كمبيالات أو هي تعهد كتابي من المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين
- المصروفات المستحقة : هي المبالغ المستحقة على المشروع للغير مقابل خدمات تم أداؤها للمشروع
- الإيرادات المقدمة : هي الإيرادات قبل القيام بأداء الخدمة المرتبطة بها خلال الفترة المحاسبية .

7.3.3. حقوق الملكية

هي عبارة عن ما يملكه أصحاب المنشأة من أموال فيها أو هي عبارة عن التزامات على المنشأة تجاه ملاكها وهي تشمل المبالغ الذي تم استثماره بالإضافة إلى أرباح التي حققها المشروع. [1]

[1] زاهرة سواد، **محاسبة المنشأة العامة و الخاصة** ، ط 1 ، دار النشر، الأردن ، عمان، ص 17 18

الشكل القانوني لقائمة المركز المالي (الميزانية):

الجدول رقم (01): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول يبين أهم عناصر ميزانية السنة المالية المقفلة

الأصول	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N+1
أصول غير جارية					
فارق بين اقتناء المنتوج ايجابي أو سلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عيية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعية موضوعة معدلة					
مساهمة أخرى وحسابات دائمة ملحقة بها					
سندات أخرى					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ماشابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ماشابهها					
الأموال الموضفة و الأصول المالية					
الجارية الأخرى					
الخزينة					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية : العدد:74 ، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي ص28

الجدول رقم (02): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

الخصوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال غير المستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) **حصة ذوي الأقلية** **المجموع 1** **الخصوم غير جارية** قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات			
مجموع الخصوم غير جارية (2) **الخصوم الجارية** موردن وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية **مجموع الخصوم الجارية (3)** **مجموع عام للخصوم**			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثاني : قائمة الدخل

1.مفهوم قائمة الدخل

تعتبر قائمة الدخل إحدى القوائم المالية المهمة في المحاسبة و في تحليل المالي لكونها تشكل مصدر للبيانات التحليلية والقائمة عبارة عن كشف يبين مقدار الإيرادات والنفقات مقدار الأرباح أو الخسائر للوحدة المحاسبية. [1]

وهي أيضا عبارة عن قائمة بملخص العمليات الخاصة بالإيرادات و المصروفات الخاصة بنشاط الشركة خلال فترة معينة يمكن إعداد قائمة الدخل شهريا أو بصفة دورية ربع سنوية أو كل عام حسب احتياجات الإدارة العليا و الإدارة المالية.[2]

2.أهمية قائمة الدخل

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية ، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عملية المؤسسة لفترة محددة من الزمن وعليه فان أهمية هذه تتبع من :

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المؤسسة لمبالغ نقدية
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه .

3. عناصر حساب النتائج : و تتمثل في : [3]

1.3. الإيرادات (المنتوجات) : نصت المادة (25) من المرسوم التنفيذي 08/56 على أنه تتمثل السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو الانخفاض في الخصوم ،

2.3. الأعباء : نصت المادة (26) من المرسوم التنفيذي السابق على أنه تتمثل أعباء سنة المالية في تناقص في المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض في الأصول أو في شكل ظهور خصوم ،

3.3. النتيجة الصافية : نصت المادة (28) من المرسوم التنفيذي السابق على أنه تمثل النتيجة الصافية للسنة لمالية الفرق بين مجموع الإيرادات و مجموع الأعباء لتلك السنة المالية ويكون مطابقا لتغيير الأموال الخاصة بين بداية السنة .

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **مذكرات التحليل المالي**، رئيس أكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2007

[2] أسامة عبد الخلق الأنصاري ، **الادارة المالية** ، حامعةأدنبرة، ايسلندا، ص 134

[3] [3]فطوم أحمدي، **دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم** ،أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، 2017، ص 192 ص 193

المالية و نهايتها ما عدا العمليات التي تؤثر على الأعباء أو الإيرادات وتكون النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في الإيرادات على الأعباء وتتمثل الخسارة في الحالة العكسية.

4. شكل حساب النتائج (قائمة الدخل)

يسمح النظام المحاسبي المالي بعرض الإيرادات و الأعباء في حساب النتائج حسب الطبيعة استنادا لمدونة الحسابات عملية إجبارية ، وعند اقتناء حسب الوظيفة لضمان الإفصاح عن المعلومات موثوقة و أكثر ملائمة عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة .

1.4. حساب النتائج حسب الطبيعة : يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسة الآتية :

الهامش الجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال ، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، النتيجة غير العادية، صافي النتيجة للسنة المالية .

2.4. حساب النتائج حسب الوظيفة : يسمح بالحصول على التكاليف الإنتاج و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية الإدارية دون إعادة معالجة ويحدد المجاميع الرئيسة، الهامش الإجمالي، نتيجة العملياتية، نتيجة العادية قبل الضرائب،

الجدول رقم (03) يوضح أهم عناصر جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم أعمال تغير المخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم و المدفوعات المشابهة			
الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية أخرى			

أعباء العملياتية أخرى المخصصات للاهتلاك و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية أعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج غير عادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية – المنتوجات(يطلب بيانها) العناصر الغير العادية - الأعباء(يطلب بيانها)			
النتيجة الغير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركاء الموضوع المعادلة في نتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
و منها حصة ذو الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سبق ذكره ص 30

المطلب الثالث : القوائم الأخرى

تطرقنا في هذا المطلب إلى قائمة التدفقات النقدية ، جدول تغير الأموال الخاصة ، الملحق

1. قائمة التدفقات النقدية

1.1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية :

هي كشف بالمقبوضات و المدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة زمنية مالية معينة وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية للشركات بإعداد هذه القوائم م خلال إصدار للمعيار الدولي المحاسبي رقم (7) وتنقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي

إلى ثلاثة أقسام : [1]

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
- التدفقات النقدية من أنشطة استثمارية
- التدفقات النقدية من أنشطة تمويلية .

2.1 أهداف التدفقات النقدية :

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين و أصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات و المدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معية ، كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية :

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على على أساس نقدي
- تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح و مقابلة و متطلبات الاستثمار و التوسع ومتطلبات سدد الالتزام
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية و الحالية و التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . [2]

3.1. عناصر قائمة التدفقات النقدية : تتضمن قائمة التدفقات النقدية، البنود بالأنشطة التالية :

1.3.1 التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل : هي تدفقات نقدية بسب نشاط الشركة الأساسي ، فا بتالي هي تشمل صافي الربح وتغيير الربح وتغيير قيمة المخزون، الحسابات المدينة و الدائنة وغيرها .

2.3.1. التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار : تشمل التغيرات النقدية نتيجة شراء أصول ثابتة أو بيع أصول ثابتة

3.3.1 التدفقات النقدية من أنشطة التمويل : تشمل التغيرات النقدية نتيجة ديون أو اقتراض أو شراء أسهم أو توزيع أرباح

4.3.1 صافي التدفقات النقدية : مجموع الثلاثة أجزاء السابقة يوضح التغير النقدية في نهاية الفترة (سنة المالية مثلا) كذلك توضح قائمة التدفقات في بداية الفترة و في نهايته . [3]

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسلان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص 49

[2] مؤيد راضي خنفر، غسلان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 196

[3] عزوزميلود، **دور مراجعة القوائم المالية الجديدة في تحسين مراقبة التسيير**، رسالة لنيل أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة ، ص 22

الجدول رقم (04):**يبين أهم عناصر جدول تدفقات نقدية (الطريقة المباشرة) الفترة من .....إلى .....**

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة قبل المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عملية التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة			
تغير الخزينة للفترة (أ+ ب+ ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 35

جدول رقم (05):يبين أهم عناصر جدول التدفقات النقدية (طريقة الغير مباشرة)

الفترة من.....إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
صافينتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات)			
الاهتلاكات و المؤونات			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى			
تغير الموردين و الديون الأخرى			
نقص الموردين و الديون الأخرى			
نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عملية التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقد			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 36

2: جدول تغيرات الأموال الخاصة

1.2.مفهوم تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

2.2.عرض جدول الأموال الخاصة : المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية
- تغيرات الطريقة المحاسبية تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال
- المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،
- عملية الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض ، التسديد)

توزيع النتيجة و التخصصات المقررة خلال السنة المالية .[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية،القانون المؤرخ في 2008/07/26 ، **المتضمن تحديد القواعد ومحتوى الكشوفات المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها** ، العدد، 19، الفقرة ، 250

جدول رقم (06) :يبين أهم العناصر لجدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس المال الشركة	علاوة إصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي النتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية، مرجع سبق ذكره ص 37.

الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على المعلومات أساسية ذات دالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة ، ويشمل الملحق على المعلومات تتضمن النقاط التالية :

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية .
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية ، حساب النتائج و جدول تدفقات الأموال الخزينة و قائمة تغيرات الأموال الخاصة .
- المعلومات التي تخص أن تكون تحصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها
- المعلومات ذات طابع عام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية
- وتخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للمؤسسة وهي : اقتصادية . قانونية . جبائية .اجتماعية كما يوضحه الجدول التالي .[1]

جدول رقم (07) المعلومات الموجودة في الملحق. (1)

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية
- طرق التقييم - تطور بعض البنود - طرق حساب الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - جرد المخفضة المالية للقيم القابلة للتوظيف	- مبلغ الالتزامات مالية - هيكل الرأس المال الاجتماعية للمؤسسة - القروض المضمونة	- توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية	- عدد العمال - مبلغ الأجور الإجمالية المدفوعة المبلغ المسددة كامتيازات اجتماعية

[1] لزعر محمد سامي ،**التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ،رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في علوم التسير جامعة قسنطينة ، 2011، ص 60

المصدر : [1]لزعر محمد سامي ،**التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ،رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في علوم التسير جامعة قسنطينة ، 2011، ص 60

خلاصة الفصل :

يتضح مما سبق أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو من حيث القياس والتقييم و المحاسبيين إضافة إلى طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية و المالية الجديدة ، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم التطورات الحاصلة في العالم ، وهو ما سينعكس إيجابا علة الممارسة المحاسبية في بلادنا ، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق و الموثوقية والقابلة للمقارنة .

سمحت لنا دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي التعرف على أهم الخصائص النوعية للقوائم المالية ولكي تتلائم وترضي مستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، ينبغي أن تتوفر جميع الخصائص النوعية السابقة الذكر(الملائمة ، الموثوقية القابلية للفهم و القابلية للمقارنة) في المعلومات الواردة في هاته القوائم ، وهذا من خلال الالتزام بالفروض و المبادئ المحاسبية .

الفصل الثاني طبيعة التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل علة تحسينها وجعلها أكثر قوة و الكشف على نقاط الضعف و العمل على تصحيحها و التخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلة وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي ستقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث :

المبحث الأول : مدخل إلى التحليل المالي

المبحث الثاني : عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي

المبحث الأول : مدخل إلى التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات التي تتطلب معرفة معمقة و خاصة و هو في تطور مستمر و يعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية، فهي تمدها بمتطلبات التخطيط السليم، و عادة طبيعة التحليل المالي هي دراسة تفصيلية للبيانات و القوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات و أسباب ظهورها.

المطلب الأول : مفهوم و أهمية التحليل المالي

1. مفهوم التحليل المالي :

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي أهمها :

- التحليل المالي هو عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي، و نتائج الأعمال لشركة ما عن الحالية و الماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات و التنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية . [1]
- يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية و البيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات و يعتمد التحليل أصلا على القوائم المالية المنشورة و قائمة المركز المالي و إضافة إلى ذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل و الدراسة . [2]
- يعرف التحليل المالي بأنه نشاط يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية الى معلومات ذات دلالات معينة وجهة نظر القائم بالتحليل و بما يفيد في الحكم على مجالات القوة و الضعف في السياسات المالية للمنشأة . [3]
- يعني بالتحليل المالي دراسة تقويمية للقوائم المالية (الميزانية العمومية و حساب النتيجة) تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لابراز الارتباطات التي بالتحليل تحصل بين عناصر هذه القوائم و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر [4]

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره ، ص 20

[2] منير شاكر و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

[3] جمال الدين ، أحمد عبد الله اللحلح ، **الادارة المالية محل اتخاذ القرارات** ، الدار الجامعية ، مصر، 2007، ص 95

[4] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ، دار النشر، عمان، أردن، ص 42

2. أهمية التحليل المالي :

ارتبط ظهور التحليل المالي كأحد مكونات الفكر المالي بمرحلة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي حيث انتشرت خلال هذه الفترة ظاهرة التعثر او الفشل المالي و خلال هذه الفترة تركز الفرض من التحليل المالي على كيفية حماية المشروع من التعثر او الفشل و ضمان بقائه في دنيا الأعمال .

ولقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي الهائل الذي اقترن بإنشاء المشروعات الضخمة و الإنتاج الكبير و ما تحقق عن ذلك من وفورات مختلفة عقدت من عملية الإشراف و الرقابة و جعلت من الضروري وجود جهاز مالي متخصص يمكنه من تحمل تلك الأعباء .

كذلك فقد ساهم تقدم التكنولوجيا ووسائل الاتصال و توسيع الأسواق إلى تزايد حركة رؤوس الأموال و تعقد قرارات الاستثمار و الاندماج و شراء المشروعات مما زاد أيضا من أهمية التحليل المالي .

و بصفة عامة فان التحليل يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية و النتائج المالية المرتبة عليها الأمر الذي يعني التأكد من أن المنشأة موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة .

و يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية : [1]

- المساهمة في إعداد الخطط و زيادة فاعليتها .
- التعرف على نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية للمنظمة، مما يؤدي الى إمكانية تعقيد نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف ، ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج و الأهداف
- التعرف على مدى قوة المركز المالي و الانتماء للمنشأة و القدرة الاستثمارية لديها و من ثم قدرتها على الاستمرار في السوق و تحقيق النمو لعملياتها و أنشطتها
- قياس كفاءة عملية المنشأة المختلفة و تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم
- قياس كفاءة عملية المنشأة داخل الصناعة التي تنتمي إليها و التعرف على وضعها الإنتاجي و التسويقي و المالي و تقدير حصتها السوقية و مكناتها التنافسية .

[1] جمال الدين المرسي ، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سبق ذكره، ص955

المطلب الثاني: أهداف و استعمالات التحليل المالي

هذا المطلب يتناول الأهداف و استعمالات التحليل المالي حيث تسمح الاستعمالات المتعددة للتحليل المالي بتغيير مختلف جوانب المؤسسة و استغلال المعلومات المقدمة في اتخاذ القرارات .

1. أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة و بكيفية تحقيق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة و الضعف، و من ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة .

وتختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة لأخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا تقوم به البنوك و المستثمرين.....والخ، أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة، لذا يمكن المحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل :

1.1 أهداف داخلية : [1]

هناك عدة أهداف داخلية للتحليل المالي و هي :

- البحث عن تحقيق شروط التوازن المالي و قياس مردودية الأموال المستثمرة
- تقييم الوضع النقدي و معرفة المركز المالي للمؤسسة في صورته الحقيقية
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة
- تحديد القدرة الانتمائية للشركة على الاقتراض و خدمة ديونها من الفوائد
- التنبؤ بالإخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية و تقييم التسيير المالي خلال
- فترة التحليل
- إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تغيير الأسباب التي أدت الى ظهورها بالكميات و الكيفيات الحالية مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف و الثغرات التسيرية في السياسات المالية للمؤسسة

[1] هادفي خالد ، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم تسير، جامعة بسكرة ،2018، ص 20 ص 21

- بيان وضع و مستوى المنشأة في الصناعة أو القطاع الذي ينتمي إليه
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقويم
- تحديد القدرة الايرادية للشركة
- تحديد هيكل التمويل الأمثل
- تحديد حجم المبيعات المناسب
- المساعدة في وضع السياسات و البرامج المستقبلية للشركة
- اقتراح سياسات مالية تفصيلية و فرعية لتغيير و تحسين الوضعية المالية للمؤسسة
- الاستفادة من المعلومات المتوصل إليها في قياس نشاط المؤسسة و جعلها كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للخزينة .

2.1. الأهداف الخارجية :

تتمثل الأهداف الخارجية للتحليل المالي فيمايلي :

تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في مجال اتخاذ القرارات الخاصة بإقراض العملاء و المؤسسات بغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و تسديدها في تاريخ الاستحقاق

- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات نفس القطاع و إظهار نقاط القوة و الضعف التي تميزها
- تقييم و فحص النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة و بالتالي تحديد الوعاء الخاضع للضريبة
- تحديد قيمة الشركة الصافية
- تحديد القيمة العادلة لأسهم الشركة
- تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة
- استخدام التحليل المالي كنظام إنذار مالي مبكر للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات في الوقت المناسب
- التعرف على مدى التزام المؤسسة بتطبيق المعايير الشافية و الإفصاح المحاسبي من اجل تقييم وضعها المالي بشكل دقيق و حقيقي
- التحقق من قدرة المؤسسة على تحقيق معدلات ربحية مقبولة في الآجال المختلفة
- التحقق من مدى مساهمة المؤسسة في الإنتاج القطاعي ومساهمتها في دعم و تنشيط الاقتصاد الوطني .

2.استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أعراض أهمها :

- **التحليل الانتماني :**

ويهدف التحليل إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض.

- **التحليل الاستثماري :**

يستعمل التحليل في تقييم الاستثمار في أسهم الشركة وإسناد القرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها و الذي يعود بالفائدة على الأفراد و الشركات .[1]

- **تحليل الاندماج و الشراء**

ينتج عن هذا التحليل من الاندماج و الشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاد يتبين أو أكثر معا ، وزاول الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما

- **تحليل تقييم الأداء**

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، مثل الإدارة و المستثمرين والمقرضيين ، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لمالها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها .

- **التخطيط**

تعتبر هذه العملية أمر ضروريا للمستقبل لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات

وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها ، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع .

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المادي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالا واسعا كما يلي :[2]

- المستثمرون
- المصالح الحكومية
- الدائنون

---

[1] عبد الحليم كراجة و أخرون، **الإدارة و التحليل المالي (أسس. ومفاهيم. و تطبيقات)** ، ط 2 ، دار النشر، عمان، ص 157

[2] أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، ط 1 ، دار البدية ناشرون وموزعون، عمان، 2007، ص 127

- إدارة المؤسسة نفسها
- سماسرة الأوراق المالية
- المؤسسات المتخصصة بالتحليل .

المطلب الثالث : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

1.المستثمرون :

يمكن أن يتم تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى ،المستثمرين قصيري الأجل وهم من يقتنون الأسهم في الشركات لغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك ، و النوع الأخر من المستثمرين يطلق عليهم المستثمرون طويلة أجل وهم من يقتنون الأسهم في الشركات بغرض السيطرة و الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية، هي حقيقة الأمر ،كل من هؤلاء المستثمرين غالبا ما يستمدون احتياجاتهم من المعلومات حول الشركات التي يرغبون في الاستثمار بها من القوائم المالية لتلك الشركات ، وبطبيعة الحال، فان احتياجات كل منهم ليست واحدة ، ففي الوقت الذي يهتم المستثمر قصير الأجل بأسعار بيع الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة، تكون اهتمامات المستثمر طويلة الأجل موجهة نحو معدل العائد على السهم، وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح [1]

2.الإدارة :

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) .

بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذا يعتبر التحليل المالي أداة من اجل :

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءات الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتيها
- تقييم أداء و الأقسام و الأفراد وكذلك السياسات الإدارية
- المساعدة في التخطيط السليم و المستقبل . [2]

[1] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 31

[2] منير شاكر محمد وأخرون ، مرجع سبق ذكره ص 18.

3.الدائنون : [1]

فإنهم يهتمون بالتحليل المالي من حيث تعزيز أو الاستغناء عن نيتهم في الاكتساب في منشأت أخرى أو الاهتمام بالفوائد المتحصل عليها في المنشأت المكتب بها كذلك قدرة المنشأة على سداد قيمة القروض المبالغ المكتتب بها.

4.الموردون :

العميل من الناحية العملية مدين للمورد، ولذلك يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورديهمه كذلك التعرف على ما اذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها هو لهم ، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد من المعلومات أو البيانات التي يقدمها و ينشرها المتعاملون .

5.العملاء :

يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الانتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وإذا كانت تتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد و كذلك منافسيه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

6.سماسرة الأوراق المالية :

يهدف هؤلاء السماسرة من التحليل المالي للتعرف على ما يلي : [2]

- تحليل السوق المالي و التعرف على أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء
- مراقبة ومتابعة الأحوال المالية السائدة و تأثيرها على السوق المالي

7. الجهات الأخرى :

ان التحليل المالي يمكن أن يستخدم لتلبية احتياجات العديد من الفئات الأخرى التي لها علاقة أو مصلحة في الشركة محل التحليل، سواء كانت أجهزة الدولة التي تعمل بها الشركة أو الجهات أخرى خاصة، ومن هذه الجهات :

1.7. اتحاد العمال :

[1] هادفي خالد، مرجع سبق ذكره، ص 10

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره ،ص،32 ص 33

حيث يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي و الربحية للشركات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه الشركات على استمرار في مزوالة نشاطها و التوسع ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وايجاد موقع شغل جديدة .

2.7. أجهزة التخطيط و الرقابة :

تعتمد أجهزة التخطيط و الرقابة بالدول ذات النظام الاقتصادي الموجه على المعلومات المحاسبية أكثر منها الدول ذات النظام الا قتصادي الحر، في ظل النظام الاقتصادي

الحر، يتم وضع السياسات وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر، وتظم الطلب و العرض ، في حين تختفي ألية السوق هذ مع النظام اقتصاد السوق الموجه من هنا ، فان أجهزة التخطيط و الرقابة وخاصة بالدول ذات الاقتصاد المركزي تستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على البيانات و معلومات تساعدها في دراسة وتحليل الخطط السابقة و نتائجها ، في وضع الخطط المستقبلية .كذلك تستخدم التحليل كوسيلة من رسائل الرقابة على الشركات .

3.7. الغرف التجارية :

تستخدم الغرف التجارية للتحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على البيانات عن نشاطات العديد من الشركاء و الصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها

ورحيتها ، لتقوم بتجمعيها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية و مؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات و التحليل ، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات

4.7. مصلحة الضرائب :

قد تستخدم أدوات التحليل المالي من قبل مصلحة الضرائب لمراجعة عائد الضرائب و التحقق من صحة وموضعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع ، ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات و المصروفات لنقس المشروع

5.7. الإحصاء و المعلومات :

قد تستخدم أدوات التحليل المالي من قبل مركز الإحصاء و المعلومات التي تقوم بتجميع و تحليل المعلومات المحاسبية من خلال القائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري

المبحث الثاني : عموميات حول التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في إلا اقتصادية المعاصرة بل إن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية و المحاسبية اللازمة ، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعلته الأداء التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور، إذا تتخصص في التحليل المالي وجعلته الأداء التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور نظرا لأهمية البالغة التي أصبح التحليل يتمتع بها أصبح لابد من معرفة جميع أنواعه وخطواته وكذلك مقومات في هذا البحث .

المطلب الأول : أنواع التحليل المالي

فإذا ما نظرنا إلى أنواع التحليل المالي من وجهة نظر القائم بعملية التحليل فانه يمكن أن تقسم التحليل المالي الداخلي والتحليل المالي أفقي. [1]

1/ التحليل المالي الداخلي : يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكاليف من إدارة المشروع ، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ :

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل
- متابعة تنفيذ الخطط
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة
- تحديد المركز الانتمائي للوحدة على سبيل المثال لغرض الحصول الوحدة

على قروض من المؤسسات أخر أو معرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وجود المحلل المالي داخل الشركة كموظف أو بتكليف من إدارة الشركة ، يمنحه العديد من المزايا

- معرفة المحلل الدخل المسبقة، بالسياسات والطرق المحاسبية والإدارية المتبعة من قبل الشركة ،مثل النظام المحاسبي المتبع،وطرق الاستهلاك والتقييم ، وسياسة البيع و الانتمان وغيرها .
- حرية وسهولة حصول المحلل الداخلي على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل .

[1] محمد المبروك ابو زيد، مرجع سبق ذكره، ص، 35

2/التحليل المالي الخارجي:

التحليل المالي الخارجي هو التفعيل الذي تقوم به أطراف من الخارج المشروع (سوء كانوا أفراد أو مؤسسات) وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع وفي الغالب تكون أهداف هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك ويتم التحليل بناء على ما يحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة محل للتحليل أما إذا نظرنا إلى التحليل من وجهة نظر الشمولية، فانه ممكن أن يقسم إلى : [1]

تحليل مالي، وتحليل الجزئي

1.2. التحليل المالي الشامل : في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تقيد المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لفرض ترشيد قراراتهم شكل عام

2.2 التحليل المالي الجزئي : فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل وبالتالي، قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي .

كما يمكن إجراء التحليل المالي من حيث شكله على النحو التالي :

3.التحليل العمودي :

ويسمى بالتحليل الرأسي أيضا، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث بنسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي

ومن الأمثلة على ذلك التحليل الرأسي لقائمة الدخل حيث تعطي المبيعات (الإيرادات)النسب المئوية (100%)

وتحسب نسبة البنود الأخر في القائمة من هذا الرقم أما في قائمة المركز المالي فيمكن احتساب نسبة ما نشكله الأصول المتداولة من إجمالي الأصول ونسبة الالتزامات من مجموع الالتزامات وحقوق ملكية للتعرف على مصادر التمويل في المنشأة كما يمكن تطبيق التحليل العمودي للبنود على قائمة تكلفة المنتج في الشركات الصناعية ولعل أهم ما يوفره هذا التحليل، نوضحه للأهمية النسبية للبنود التي تتكون منها قائمة معينة وكسب الأهمية النسبية للبنود

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سبق ذكره، ص 93 ص104

4.التحليل الافقي :

جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم المالية و رصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر فترة مالية، وهو يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل خلال الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو قد ما يساعد على التنبؤ في المستقبل .

من حيث الفترة التي يعطيها التحليل المالي : يمكن تبويب حسب الفترة التي يدرسها التحليل المالي الى : [1]

- **التحليل المالي قصير الأجل:** وهو التحليل الذي يعطي فترة زمنية قصيرة

الأجل ، ويقيس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير ، ويساهم أيضا في التخطيط قصير الأجل ،كما يركز هذا التحليل على دراسة قدرة المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الايرادات التشغيلية

- **التحليل المالي طويل الأجل :**وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية طويلة

الأجل ، ويركز دراسته على تحليل الهيكلة المالية و الأصول الثابتة ، وكذا الربحية في الأجل الطويل اضافة الى تغطية التزامات المؤسسة في الأجل الطويل ، بمعنى قدرة المؤسسة على دفع فوائد وأقساط ولا ديون عند تاريخ استحقاقها وكذا مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات ، وتأثيرها على أسعارها ألأسهم في الأسواق المالية كما يساعد في القرارات الطويلة الأجل المتعلقة بالتوسع و التمويل

- **من حيث هدف التحليل المالي :** يمكن تبويب التحليل المالي الى عدة أنواع استناد على الهدف منه:
- التحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصيرة أو الأجل الطويل
- التحليل لتقويم ربحية المؤسسة
- التحليل لتقويم الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة
- التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي ومجال استخداماته
- تحليل المحافظ الاستثمارية
- تحليل الإدماج. الفشل المالي .الجدوى الاقتصادية للمشاريع
- التخليل البيئي الاستراتيجي

من حيث مستوى التحليل : وهناك ثلاث مستويات يمكن أن يكون التحليل المالي في ظلها

[1] مريخي عبد الرزاق، **التحليل ودوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية** ، مقدمة لنيل درجة الماجيستر في علوم التجارية،جامعة الجزائر3، 2011 ، ص ص 10 11 12

- **على مستوى المؤسسة :** حيث يقوم المحلل المالي في هذا النوع من التحليل بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط وتعتمد عملية التحليل على استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي المختلفة ، ولا يأخذ بعين الاعتبار المحيط الذي يعمل فيه المؤسسة وهذا ما يعينه ، كونه يعتبر المؤسسة كنظام مغلق ، غير أن المؤسسة تؤثر وتتأثر بمحيطها ولا يمكنها أن تنعزل عن بيئتها التي هي جزء منها .

- **على مستوى القطاع :** وهو التحليل المالي والذي يدرس المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، ويكون بمقارنة نتائج تحليل المؤسسة مع مؤسسات أخرى تماثلها في الحكم او أنشاط ، أو مقارنتها بالمعايير الصناعية الخاصة بالقطاع وبالتالي على أداء المؤسسة، وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف ، وقد كان التوجه الى هذا التحليل نتيجة المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بين المؤسسات .

- **على مستوى العام :** وهو التحليل أشمل من النوعين السابقين حيث يقوم بدراسة المؤسسة وكذا القطاع الذي ينتمي اليه في ظل الظروف الاقتصادية العامة في البلد وظهرت أهمية هذا التحليل بسبب انتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحرر حركة التجارة العالمية ، ومايتنتج عن ذلك من تأثر الدول بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية

من حيث اطار التحليل : يمكن تقسيم التحليل المالي من حيث اطار التحليل الى نوعين التحليل المالي للمؤسسات :

- **التحليل المالي للمؤسسات :** والهدف من هذا النوع من التحليل هو مساعدة المستثمرين والإدارة الأطراف الأخرى في تقييم مختلفة الأنشطة ، وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل وكل القرارات ذات الأثر المالي في وضع المؤسسة .

- **تحليل الأوراق المالية :** يهم تحليل الأوراق المالية بالدرجة الأولى الأطراف المتعاملة ببورصة القيم حيث يعتبر بالنسبة

للمستثمرين ومديري محافظ الأوراق أداة مهمة لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة مما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة

المطلب الثاني : مقومات التحليل المالي

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها خسائر أساسية لا بد من مراعاتها فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون الى الحقيقة ، فيجب اذن توفير مقومات ناجحة في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بمنهج أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات الأساسية لتحليل المالي فيما يلي :[1]

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتماني** ، ط1 ، وائل النشر و التوزيع، الأردن، ، 2003، ص 4

- إن تتمتع مصادر المعلومات التي ينتفي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ، و أن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوزان من الموضوعية من جهة الملائمة من جهة أخرى

- ان يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل ،كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمني الموضوعية و الملائمة للأهداف التالية التي يسعى إليها ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- إن توفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها و الصناعية التي تنتمي اليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

- إن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف نشاط المشروع ، بل أن يسعى إلى الأهم وهو تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية .

- ان يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز عن فهم دوره المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتغيرها بصورة مجرد بعيدة عن التحيز .

الشخصي ، وذلك ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها . احتوائه على نصوص صريحة وواضحة كمبادئ وقواعد التسجيل وطرقالتقييم وإعداد القوائم وهذا ما يعد من التأويلات الخاطئة الإدارية و اللادارية

- توفر المعلومات المالية الواضحة و المتوافقة و القابلة للمقارنة و أخذ القرار، وهذا لتلبية حاجات المساهمين الحاليين منهم أو المستقبلين ولهذا فان النظام المحاسبي المالي على الإطار التصوري أو المفاهيمي وهو نفسه الإطار التصوري (IFES) الذي يقدم مفاهيم متمثلة في :

- الاتفاقية المحاسبية
- الخواص النوعية للمعلومات المالية
- المبادئ المحاسبية الأساسية
- لهذا فأن النظام المحاسبي سهل ويساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث الغير مدرجة في المخطط المحاسبي الوطني
- إعطاء نماذج في القوائم ، الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة.
- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل ، وتوفير البيانات مالية يمكن اعتماد عليها

- تحديد مؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.[1]

المطلب الثالث : خطوات التحليل المالي

لكي يتم التحليل بكفاءة عالية لابد من إتباع العديد من الخطوات التالية : [2]

- تحديد عرض أو هداف التحليل المالي
- تجميع البيانات اللازمة وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء الدراسات و التحاليل عليها ، وتشمل عملية التجهيز

إعادة التصنيف للبنود التي تحتويها القوائم المالية، بمعنى تجزئة الحقائق الخاصة المجموعة مع بعضها الأرقام إلى جزيئاتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات محددة ومتجانسة وبمقارنة الأرقام الجزيئية ببعضها البعض و مقارنة المجموعة المحددة بالمجموعة الكلية فان ذلك يساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي توجد بين الأرقام المختلفة ، فالتصنيف و المقارنة لا يقتصر على القوائم المالية الخاصة بالشركة لفترة محاسبية واحدة بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية ، وقد تمتد الى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة أو شركة تعمل في نفس القوائم

- ترجمة الفرض أو الهدف الى مجموعة من الأسئلة ، و المعايير
- تحديد نوع الأداة و الأدوات التي سيتم استخدامها في التحليل
- اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة ويمكن الحصول على

المعدلات النمطية من المصادر التالية :

(1) المعدلات العامة التي تنشرها الصحف و المجالات العلمية على مستوى الدولي

(2) معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي والتي تنشرها الصناعة

(3) المعدلات التي تضعها الشركة بنفسها من خلال تجارتها و خبراتها السابقة و تطويرها على ضوء التغيرات المتوقعة

- تطبيق الأدوات المختارة، وتقييم البيانات المستخرجة وتفسيرها بالمقارنة مع المعدلات النمطية واشتقاق بعض المؤشرات منها

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**،ط1، دار الإثراء للنشر، فلسطين، 2008، ص 09

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 28 ص 29

- استخدام المؤشرات التي تم اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة
- كتابة التقرير ، حيث أن وظيفة المحلل هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية فان يكون ضروريا على المحلل المالي و بعد انتهائه من كل العمليات التحليل ، أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل ، موجها للجهة المختصة وهي فان في الغالب الجهة التي قامت بتكاليف المحلل بالقيام بعملية التحليل ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يفعل عن ذكر كل النتائج المهمة التي التوصل إليها ، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب و بأسلوب واضح .

المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي

هناك عدة مؤشرات و نسب يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل المال ، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة و النسب

المطلب الأول : رأس المال العامل

1. مفهوم رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أو كما يطلق عليه البعض صافي رأس المال العامل عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة ، و بالتالي يستفيد المحلل المالي من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة الشركة في مواجهة الالتزامات المتداولة المستحقة عليها ، ويتم احتساب رأس المال وفق المعادلة التالية :[1]

رأس المال العامل الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة .

2.أنواع رأس المال العامل

1.2. رأس المال العامل الخاص :

هو الفائض من الأموال الخاصة بعد الأموال الثابتة ويحسب وفق العلاقة .

- رأس المال لعامل الخاص

= أموال خاصة – أصول ثابتة

= الأصول المتداولة – مجموع الديون

ويعتبر رأس المال الخاص أداة للحكم على المدى الاستقلالية المالية للمؤسسة أي وجوده بدل على جز من الأصول الثابتة ممولة بالأموال الخاصة، كما يساعد على قياس للمؤسسة فيما يخص المديونية .[1]

[1] محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سبق ذكره، ص 130

2.2. رأس المال العامل الصافي (الدائم)

رأس المال الصافي : يعرف رأس المال العامل الصافي على انه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة ، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية دائمة ، ويتم حسابه بطريقتين هما : [2]

- **طريقة أعلى الميزانية :**

وفق الطريقة فان رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين لأموال الدائمة و الأصول الثابتة .

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **طريقة أسفل الميزانية :**

وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة الديون قصيرة أجل

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

3.2 رأس المال العامل الأجنبي :

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، و المتمثلة في إجمالي الديون، وهناك ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية لاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة دور البنوك و المؤسسات المالية المتاحة للقروض بنشاط المؤسسات، و أصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة .

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

4.2 رأس المال العامل الأجنبي :

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو الأقل ، والتي تشمل كل من القيم الاستغلال، القيم غير المحققة و القيم الجاهزة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

و أيضا

---

[1] عمر بو خزار ، مبادئ المحاسبة التحليلية، مطبعة مزبان ، الجزائر ، 1998، ص 33

[2] ناصر داودي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول ، مطبعة مداني بوفريك، 1990، ص 46 ص 47

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول – الأصول الثابتة

و من العلاقة السابقة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

وأيضا رأس المال العامل أجمالي – الديون قصيرة الأجل

وبالتالي فان :

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي – الدين قصيرة الأجل

3.العوامل المؤثرة علىٍ رأس المال العامل :

وتتنثل هذه العواملالمؤثرة على رأس المال في : [1]

1.3.الحجم :

ويتمثل في التقلبات الموسمية في عرض بعض المواد الخام وفي مبيعات المنتجات المختلفة اذا تقوم بعض المؤسسات بشراء منتجات معينة خلال فترة زمنية قصيرة لكن بيعها يتم في فترات متباعدة كما أن بعض المؤسسات تبيع منتجات معينة من

خلال فترة قصيرة فلا بد لهذه المؤسسات من توفر رأس المال عامل كافي لتجهيز هذه المنتجات قبل موسم البيع كالملابس الجاهزة في فترة الأعباء .

2.3عامل التكلفة :

قد تنص شروط الشراء على تسديد قيمة المواد الخام قبل التصنيع أو البيع وهنا يتطلب رأس المال العامل أكبر في حالة السداد بعد البيع فشروط البيع تعتبر من عوامل التكلفة فاحتياجات الشركة تكون أكبر في حالة البيع الأجل .

3.3. عامل الوقت :

أن عامل الوقت مهم عند تحديد رأس المال العامل فإذا كانت تمكنت المؤسسة من الحصول على المواد الخام بسرعة فان ذلك يمكنه إتباع سياسة الشراء المتكررة وبكميات صغيرة وهذه السياسات تستلزم حجم أقل من رأس المال يعكس الشراء غير المتكرر ومن وجهة أخرى إذا كانت الفترة الزمنية التي تنص بين الشراء المواد الخام وتصنيعها وبيعها طويلة فان احتياجات المؤسسة من رأس المال العامل تكون أكبر مما كانت المدة بين الشراء و البيع قصيرة .

[1] عبدالحليم كراجة و أخرون،مرجع سبق ذكره، ص، 124

المطلب الثاني : احتياجات رأس المال العامل و الخزينة

رأس المال العامل غير كافي لدراسة التوازن المالي بحيث لايقدم بصفة دقيقة قدرة المؤسسة في الوفاء بديونها لذا عند تحديد الوضعية المالية للمؤسسة لابد من دراسة ما هي الاحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل الذي تحقق التوازن المالي .

1. احتياجات رأس المال العامل

1.1 مفهوم احتياجات رأس المال العامل [1]

هو مفهوم مرتبط بدورة استغلال المؤسسة و بالتسيير في المدى القصير، أو بتحليل التطور لما تمتلكه المؤسسة و ما تحتاج إليه في المدى القصير، حيث أن النشاط هذه الأخيرة يتوجب منها ، بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير عناصر أخرى تتمثل في المخزونات و المدينون وهي العناصر التي يتم عليها نشاط المؤسسة لتوليد أو إنتاج فائض العملية الاقتصادية بها ومن جهة أخرى هناك مصادر قصيرة الأجل المتمثلة في الديون الممنوحة من الموردين ، ومصادر أخرى التي تمول جزء من الأصول و التي تتمثل في الأصول المتداولة.

2.1. حساب احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

بحيث احتياجات الدورة تتمثل في الأصول المتداولة بخلاف القيم الجاهزة أو السائلة

(المخزونات و القيم القابلة للتحقيق) و موارد الدورة المتمثلة في الديون القصيرة الأجل غير السلفات المصرفية أي :

اح ر م ع =(قيم الاستغلال + قيم القابلة للتحقيق) – (مج د ق أ – سلفات مصرفية)

ار م ع = (مج الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (مج دق أ – سلفات مصرفية)

3.1. خصائص احتياجات رأس المال العامل :

و من بين الخصائص نذكر مها ما يلي :

[1] www.djelfa.info.com ،تاريخ الاطلاع 08 سبتمبر 2019 على الساعة 18.35

1- احتياجات رأس المال العامل متغيرة حيث يعتبر نتيجة لحركات القيم المتعلقة بدورة الاستغلال

2- يتميز بخاصية النمو و الحركية حيث ان تطور المؤسسة تنتج عنه زيادة في احتياج رأس المال العامل

3- يتميز بخاصية التجديد وذلك تبعا لدورة الاستغلال، ومن خلال هذه الخصائص يمكن أ نعرف احتياجات رأس المال العامل أنها تقابل حاجة التمويل الإضافي .

4.1. أهمية احتياجات راس المال العامل:

- تكمن أهمية الاحتياجات رأس المال العامل في المؤسسة على مدى توفير مصادر تمويل قصيرة الأجل لتغطية المخزونات و المدينون
- احتياجات رأس المال العامل هو توازن يوجد على المستوى عناصر غير دائمة (دورية) ويعتبر مكمل و ضروري لرأس المال العامل من أجل تقييم الهيكل المالي للمؤسسة بشكل أفضل لكن لا يجب الخلط بينهم نظرا للاختلاف في المدى و الحساب، حيث رأس المال لعامل يعتبر عنصرا دائما،

أما احتياج رأس المال العامل فهو لدورة واحدة فقط .

- إن احتياجات الرأس المال العامل تختلف حسب نوع المؤسسة وطبيعة نشاطها فغالبا ما تكون احتياجات رأس المال العامل في المؤسسات الصناعية موجبة أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أن هناك فائض في الموارد الاستغلال عن احتياجات الاستغلال أو يوجد مصدر تمويل إضافي ناتج دورة الاستغلال .

2.الخزينة

1.2. مفهوم الخزينة : [1]

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة من الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال الدورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

ان احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة و بالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص 51

تبعيات سلبية. فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقية موجبة و أكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفصلا، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذا أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أ المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توزنها المالي

2.2.الحالات الممكنة للخزينة :

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة .[1]

1.2.2 الحالة الأولى الحالة الصفرية :

تعتبر هذه هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المنشأة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل لكن لابد من أخذ الحذر و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية

2.2.2.الحالة الثانية الخزينة الموجبة :

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائضفي رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول الجارية التي قد تفوق الخصوم الجارية

3.2.2.الحالة الثالثة : الخزينة السالبة :

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياج في رأس مال العامل، وهنا تكون المنشأة بحاجة الى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

3.2.حالة العجز في الخزينة :

بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة للخزينة، نحاول فيما يلي سرد الحالات المسببة للعج في الخزينة .

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية دروس و تطبيقات)** ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ، 2006، ص89 ص 90

1.3.2 حالة خطاء في السياسة المالية للمؤسسة :

يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل الاعتمادات البنكية الجارية، الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في

وصفه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة .

2.3.2 حالة النمو السريع غير متحكم فيه :

تحدث هذه الحالة عندما تحقق المؤسسة المعدلات نمو في رقم الأعمال أكثر من إمكانياتها المالية الحالية، وهذا ما يؤدي الى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة .

3.3.2.حالة سوء تسير عناصر الاستغلال :

في كثير من أحيان يتم تسير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح أجال طويلة للعملاء، قبول أجال قصيرة للموردين هذا التسيير يؤدي إلى التضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي الى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، و من ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة .[1]

4.3.2. حالة الخسائر المتراكمة :

إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فان ذلك يؤدي إلى تأكل الأصول الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي و بالتالي تتحقق خزينة سالبة و المعبرة على خلل في التوازن المالي .

5.3.2.حالة تدهور النشاط (انخفاض رقم الأعمال) :

في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات و ارتفاع في التكاليف،حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على المستويات رأس المال العامل، و تتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة .

---

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الادارة المالية دروس و تطبيقات)** ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ، 2006، ص89 ص 90

6.3.2. حالة إفلاس عميل معهم :وإذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة ترتكز على تلبية احتياجات زبون واحد فان أي تغيير في وضعيته المالية يحدث أثارا مباشرة على وضعية المؤسسة

المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي لتقسيم أداء المؤسسة،

وتشخيص وضعيتها المالية انطلاقا من الميزانية وجدول النتائج.

1.تعريف النسب المالية

تعرف النسبة عموما بأنها العلاقة بين عنصر وأخر، وهي إما في شكل بسط او كسر عشري أو نسبة مئوية فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بي عنصر وأخر لقياس وزن الرياضية بين بنود الميزانية الواحدة مع بعضها،أو بنود قائمة الدخل مع بعضها، أو بين بنود قائمة الدخل وبنود الميزانية،بشرط أن يكون لها مدلول منطقي من وجهة نظر المحلل المالي . [1]

2. أهداف النسب المالية

1.2.إتاحة مؤشرات عادية لقياس نمو المؤسسة ومواطن الضعف فيها أي أن النسب تقيس التغيرات في العناصر المختلفة تبعا لحركاتها من قائمة مالية إلى أخرى وذلك لرسم السياسات الإدارية للمؤسسة وتحديد نقاط ضعف و القوة للنشاط.

2.2. تفسير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء الرقابة على مختلف المستويات ،

3.2. إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة أي أن هذه النسب تعطي مفهوما موحدا للقياس، كما توفر المقارنة التاريخية بين النسب المالية للبنود المتنافسة في القوائم المالية الختامية . [2]

3. أنواع النسب المالية

1.3. النسب الهيكلية :

وهي التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمنشأة و الموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة الى مجموعة الأصول الثابتة ، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول و كذلك بنسبة لعناصر الخصوم . [3]

2.3.نسبة السيولة:

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 124

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 127

[3] منير شاكر و أخرونن مرجع سبق ذكره ص 48

تبين هذه النسب قدرة الوحدة من المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية و أصول أخرى يمك تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة، فالشركة التي تختفظ بدينار واحد من أصولها المتداولة لكل دينار مستحق عليها ، لابد أن تكون في وضع جيد من ناحية الوفاء بسداد المبالغ المستحقة عليها، [1]

3.3. نسبة الربحية :

الربحية تعني قياس مقدرة الكسبية و هي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت الانجاز انجاز لعمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة،

ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزيدا وخاصة من قبل المالكين (المساهمين) و المستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات استثماري اقتصادي.

4.3.نسب معدلات الدوران :

تتكون جميع نسب معدلات الدوران من رقم صافي المبيعات كبسيط في النسبة وقيمة العنصر المراد قياس معدل دورانه كمقام لهذه النسبية، وتهتم هذه المجموعة من النسب بإظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول ونسب معدلات الدوران. [2]

[1] محمد مبروك أبو زيد مرجع سبق ذكره، ص 130

[2] منير شاكر و أخرون ، مرجع سبق ذكره ص 50

خلاصة الفصل

إن الغرض من التحليل المالي هو تقييم الأداء للمؤسسة، قيمكن استنتاج أنه أداة تستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، كما تناول هذا الفصل أهم المؤشرات المستعملة في عملية التحليل

ومن أحل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل علة المحلل أن يتبع مجموعة من الخطوات تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، حيث تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن عملية التحليل

كما يمكن القول أن التحليل المالي أداة من أدوات مراقبة التسيير التي تستعملها الإدارة من أجل اتخاذ القرار.

الفصل الثالث الدراسة تطبيقية للوضعة المالية للوكالة الولائية للتسيير

تمهيد

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل الحفاظ على بقائها أو استمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أداءها من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي ومن بين هذه المؤسسة الوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين الخضريين بالبويرة و التي هي محل الدراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : بطاقة الفنية للوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين

المبحث الثاني : التحليل الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الأول : لمحة حول الوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين بالبويرة

تعتبر الوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين الحضريين بالبويرة حصيلة عدة تطورات طرأت في التسيير و التنظيم العقاري وهي من أهم الهيئات التي تخدم المصلحة العامة و الخاصة ، وتعمل ضمن نظام يتسم بالتناسق بين مصالحها المختلفة ولها عدة أهداف ومهام وذلك ضمن الامكانيات المتاحة لها ، و سنتطرق في مبحثنا هذا الى كل من تعريف الوكالة ونشأتها ومخطط نشاطها وأيضا الهيكل التنظيمي لها كما يلي :

المطلب الأول : تعريف الوكالة و نشأتها

تعتبر الوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاري بالبويرة من المؤسسات العمومية حيث يديرها مدير يعين عن طريق مجلس اداري يسير مهامها ، و الذي يرأسه الوالي و المصالح التابعة له .

1/ تعريف الوكالة :

الوكالة الولائية للتنظيم و التسيير العقاري بالبويرة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية أي مخول لها تسيير الخدمة العمومية المتمثلة في مسك المحفظة العقارية للجماعات المحلية بالإضافة إلى القيام بنشاطات لحسابها الخاص في مجال الترقية العقارية و الهام الأخرى المرتبطة بذاك .

2. نشأتها :

في السابق كانت هناك تسعة وكالات محلية واجتمعت لتصبح وكالة ولائية للتنظيم و التسيير العقاريين والتي تتربع على مساحة تقدر ب 600 م^2 .

و أنشئت الوكالة العقارية بموجب قرار رقم : 04/48 المؤرخ في 30-08-2004 الصادر عن وزير الداخلية و الجماعات المحلية الذي صادق على مداولة اتخذت من طرف المجلس الشعبي لولاية البويرة بتاريخ 06-07-2004 وهذا تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03- 405 المؤرخ في 05-11-2003 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 90-405 المؤرخ في 22-12-1993 المتضمن إنشاء الوكالات المحلية للتسيير و التنظيم العقاريين و الحضريين وتنظيم ذلك .

حيث كان ينص المرسوم السابق الصادر في 1990 على أن هذه المؤسسة تنشأ من طرف المجالس الشعبية البلدية أو المجالس الولائية بذلك وكالات عقارية بلدية أو بين البلديات أو الولائية ، أما المرسوم التعديلي الصادر في 2003 فقد أعطى صلاحية انشاء هذه المؤسسة الى المجالس الشعبية الولائية فقط دون المجالس الشعبية البلدية وهكذا أنشأت الوكالة العقارية طبقا لهذا التعديل .

3.تحويلها للوكالة :

كانت هناك مدة تفصل بين صدور المرسوم التنفيذي الذي نص على حل و تحويل الوكالات العقارية وانشاء الوكالة العقارية الولائية ، حيث لم تشرع الوكالة الولائية في العمل بصفة رسمية الا ابتداء من تاريخ 02-04-2005 أي بعد مرور سنتين تقريبا من صدور المرسوم حيث كانت هذه الفترة عبارة عن فترة انتقالية لتحضير التحويل الى الوكالة الولائية ، ولقد كانت هناك تسعة (09) وكالات تم تحويلها الى الوكالة الولائية وهي :

- الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة البويرة،
- الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة مشدالة ،
- الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة سور الغزلان،
- الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة برج أخريص،
- الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة عين بسام،
- الوكالةالعقارية ما بين البلديات لدائرة القاديرية،
- الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة سوق الخميس،
- الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة الأخضرية،
- الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة بشلول.

المطلب الثاني : أهداف نشاط الوكالة العقارية

هناك عدة نشاطات تقوم بها الوكالة الولائية بصفة مستمرة و بالتعاون مع الجماعات المحلية، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الوكالة في التنمية وتطوير الولاية، فان نشاطها يزداد من سنة لأخرى وهذا لتحقيق أهدافها، حيث يمكن إبراز كل من أهداف ومهام الوكالة

وكذا مخطط نشاطها كما يالي

1. أهداف الوكالة :

- تنظيم الطلب على الأراضي
- ضمان شفافية عقود اقتناء و منح ممتلكات الحافظة العقارية للوكالة
- حجز احتياط عقاري لاستقبال الهياكل القاعدية و التجهيزات الجامعية في المناطق

العمرانية أو القابلة للتعمير

- محاربة تبديد الأملاك العقارية

- كبح الاستهلاك السريع الحضرية .

2. مهام الوكالة :

- حيازة جميع العقارات أو الحقوق المخصصة بالتعمير لحساب الجماعات المحلية
- نقل ملكية العقارات و الحقوق العقارية
- تساعد الوكالة أجهزة الجماعات المحلية في تحضير وسائل التعمير و التهيئة وإعدادها و تنفيذها وذلك في حدود في حدود الإمكانات المتاحة ،
- بناء المحلات ذات الطابع التجاري
- بناء السكنات وبيعها .

3. مخطط نشاط الوكالة :

- السكن الاجتماعي التساهمي (LSP)
- السكن الريفي الاجتماعي (HRG)
- السكن الاجتماعي التطوري في اطار القضاء على السكن الهش (RHP)
- السكن الترقوي (Permotionnel)
- انجاز أحياء سكنية و القيام بيتهيئتها
- تسيير مناطق النشاطات (gestion des zone d'activites)
- تجزئة الأراضي للبناء (lots de terrain construire)
- السكن التساهمي المدعم (LPA)

كما تقوم أيضا هذه الوكالة بالنشاطات التالية :

- تسوية وضعية المحتشدات
- تسوية وضعية القرى الفلاحية
- المشاركة في اعداج وسائل التعمير
- اكتساب الأراضي العقارية لانجاز المرافق العمومية
- القيام بأشغال التهيئة لمناطق النشاطات

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي ومهام المصالح للوكالة العقارية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب الى عرض الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين الحضريين، مختلف المصالح التي تضمها الوكالة وذلك من خلال ما يالي :

1.تعريف الهيكل التنظيمي :

يعرف الهيكل التنظيمي على أنه مخطط يقدم بواسطة وثيقة تمثل مجموع هياكل المؤسسو بين مختلف المصالح ويتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من ثلاث أقسام يترأسها المدير :

- قسم الادارة
- قسم الدراسات والبرمجة
- قسم التسيير العقاري

- وكل قسم يتكون من المصالح وكل مصلحة تتكون من مكاتب

2. المجلس الإداري :

هو الهيئة الموجهة و التداولية للوكالة العقارية للتسيير و التظيم العقاريين الحضريين و مهامه حسب المرسوم التنفيذي رقم 408/03 المؤرخ في 05-11-2003 يشمل حسب المادة 11 منه :

- تنظيم الوكالة وعملها
- البرامج العامة لابرام الاتفاقيات وغيرها من العقود الملزمة
- الجداول التقديرية للايرادات و النفقات و الحسابات السنوية
- البرنامج التوقيعي
- القانون الأساسي ودفع رواتب المستخدمين
- انشاء فروع على المستوى الدوائر و البلديات .

و الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة :

الشكل رقم الهيكل التنظيمي للوكالة

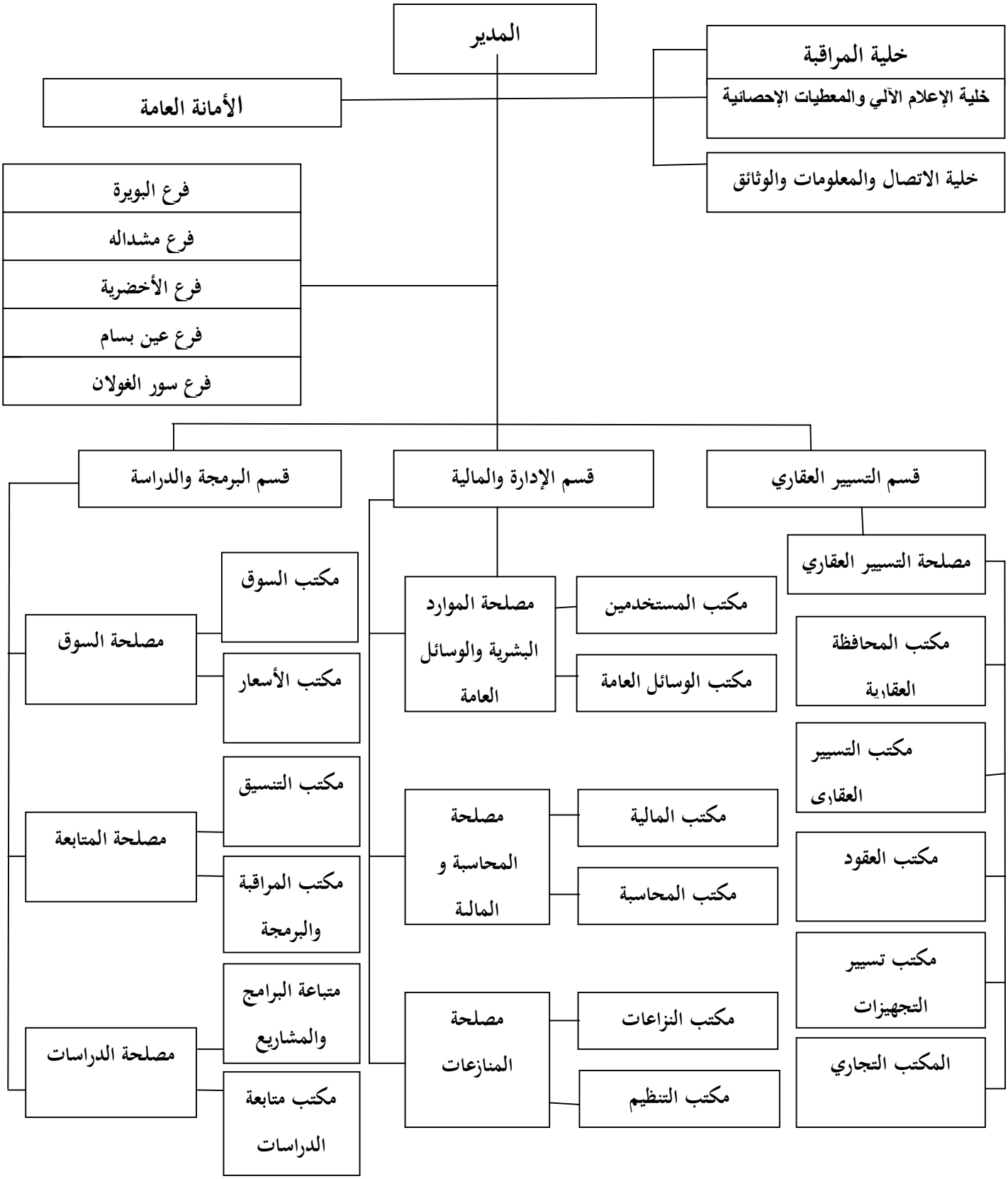

2/ مهام مصالح الوكالة

1.2. **المدير**: وتتمثل مهامه

- ضمان تسيير عمل الوكالة ورئاسة ا
- ضمان تمثيل الوكالة في جميع أعمالها
- تنفيذ قرارات مجلسالإدارة
- ضمان تطبيق قرارات مجلس الإدارة
- السهر على تحقيق أهداف الوكالة و حماية مصالحها
- تنسيق وتنشيط كل المصالح.

2.2. **الأمانة العامة** : وتتمثل مهامها فيما يلي :

- المتابعة اليومية لبرنامج عمل المدير
- تسجيل و توجيه البريد
- استقبال الزوار للإدارة
- تنظيم مكتب الإدارةوحفظ المستندات المتعلقة بالمديرية
- المتابعة اليومية لبرنامج عمل المدير وتنفيذ قراراته

3.2.**تقسم الدراسات و البرمجة** : وتتمثل أهم مهامه في :

- تنسيق وتنفيذ برامج الوكالة
- يساعد المصالح المحلية في إعداد و صياغة أدوات التخطيط
- إعداد مشروع أولي للملف ووضع مواصفات الدراسة و الموافقة
- يشارك في اختيار المواقع لإنشاء المشاريع
- يقوم بالصفقات و مرافقة الانجازات الى نهاية المشروع .

4.2. **قسم الادارة المالية** : وتتمثل هذه المهام في :

- الادارة المالية و المحاسبية للوكالة

- ادارة الموارد البشرية
- ضمان تنفيذ أحكام الاتفاقية و النظام الداخلي للوكالة
- جمع المعلومات الضرورية للعمل على الميزانية وضمان أعمالها وتضم مايلي:
- مراقبة التسيير المالي للمؤسسة والتي بدورها تنقسم الى :
- فرع المحاسبة
- فرع المالية
- التخطيط والإحصاء
- مصلحة المنازعات: هي المكلفة بحل النزاعات وتمثيل الوكالة أمام الجهات

القضائية، و السهر على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الوكالة.

5.2. مكتب المستخدمين: وتتمثل مهامها في :

- هي المسؤولة عن تسيير مصلحة المستخدمين و إدارة الوسائل في إطار

الصلاحيات المخولة لها

- توضيح سياسة الترقية
- إعداد وتنفيذ إجراءات التسيير التقديرية
- رصد و تقييم نظام الأجور
- مراقبة حجم العمالة وإدارة تكاليف الموظفين

6.2. قسم التسيير العقاري: ومن بين مهامه

- مساعدة رئيس المصلحة في المراقبة المطابقة قبل تسليمها إلى المدير
- خدمات العلاقات مع المصالح الإدارية لتسجيل مختلف البرامج (مدير البناء

والتعمير ، الصندوق الوطني للسكن)

- إنهاء سير ملكية الأراضي، و العقارات، و الحقوق العقارية الى غاية الحصول على

عقد ملكية .

- التنسيق بين مختلف هيئات المصالح و مراجعة العقود
- تسيير مناطق النشاطات وكذا نسبة تقدم أشغال المستثمرين
- وضع المحلات التجارية والقطع الأرضية للبيع عن طريق المزاد العلني
- تقديم شهادات عدم الاستفادة من عقار

7.2. **مصلحة الاتصالات و المعلومات و الوثائق :** وهي مصلحة الدراسة ومن بين أهم مهامها:

- المواجهة للبناء أو الاستثمار السكنات التطورية، السكنات الاجتماعية التساهمية

ومختلف نشاطات المؤسسة.

- إعداد ملفات المستفيدين بالتعاون مع الصندوق الوطني للسكن
- توفير المعلومات اللازمة للقيام بالإعلانات في الجرائد الوطنية اليومية
- جمع المعلومات الضرورية لتسويق منتجاتها
- إعداد قاعدة المعلومات مخططة و إدارية على مجموع الأملاك العقارية .

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

من خلال الدراسة الميدانية و التطبيقية للوكالة العقارية قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية ومن ثم الحصول على ميزانيات المالية المختصرة للسنتين (2015 ،2016) سوف نحاول معرفة القوة و الضعف التي تساعد المؤسسة في اتخاذ القرار الصائب من خلل التحليل المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي و النسب المالي و تحليل جدل النتائج .

سنقوم بدراسة الميزانيات المالية للستين (2015، 2016) للمؤسسة وهذا بالاعتماد على الوثائق المحاسبية الرسمية .

جانب الأصول: الجدول رقم (08) : جانب الأصول للميزانية لمؤسسة للوكالة العقارية لسنة 2015

الأصول	المبالغ الصافية
أصول غير جارية	
تثبيتات معنوية	198983.33
تثبيتات عينية	
أراضي	
مباني	32236355.51
تثبيتات عينية أخرى	15824436.79
تثبيتات ممنوح امتيازها	1587117.40
تثبيتات يجري انجازها	29742383.61
تثبيتات مالية	
قروض وضرائب مؤجلة على الأصل	1212093.66
مجموع الأصول غير جارية	80801372.47
أصول الجارية	
مخزونات ومنتوجات قيد الانجاز	185110326.32
الزبائن	593024029.85
المدينون الأخرون	248657738.26
الضرائب و ماشابهاها	18896782.73
حسابات دائنة أخرى استخدامات مماثلة	
خزينة الأصول	139816573.14
مجموع الأصول الجارية	3021566496.30
المجموع العام للأصول	3102367868.78

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مصلحة المحاسبة للوكالة

جانب الخصوم : الجدول رقم (09) : جانب الخصوم لمؤسسة الوكالة العقارية لسنة 2015

الخصوم	المبالغ الصافية
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس مال تم إصداره	12273781.44
رأس المال غير المستعان	
علاوات احتياطات احتياطات مدمجة	
فوارق اعادة تقييم	
فارق المعادلة	58579079.46
نتيجة الصافية	183333821.31
رؤوس الأموال الخاصة أخرى ترحيل من جديد	
مجموع الأموال الخاصة 1	254186682.22
الخصوم الغير جارية	
قروض وديون مالية	2466296.00
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	34221113.89
مجموع الخصوم غير جارية 2	36687415.89
الخصوم الجارية	
موردون الحسابات ملحقة	44058994.09
ضرائب	181778313.00
ديون أخرى	2028682485.86
خزينة الخصوم	16051977.73
مجموع الخصوم الجارية	2811493770.67
مجموع العام للخصوم	3012367868.78

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق مصلحة المحاسبة للوكالة

جانب الأصول :جدول رقم(10) : جدول الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة الوكالة العقارية لسنة 2016

الأصول	المبالغ الصافية	اهتلاكات المؤونات	المبالغ الصافية
أصول غير جارية			
تثبيتات معنوية	394000.00	229916.67	164083.33
تثبيتات عينية			
أراضي			
مباني	122979704.84	17920291.43	105059413.41
تثبيتات عينية أخرى	48149478.49	33510411.58	14639066.91
تثبيتات ممنوح امتيازها	10079504.80	1756277.36	8323227.44
تثبيتات يجري انجازها	660963.69		6609643.69
تثبيتات مالية			
ضرائب مؤجلة على أصل	252093.66		252093.66
مجموع الأصول غير جارية	188864425.7	53416897.04	13507528.43
اصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	750156200.78		2175272258.33
الزبائن	404680256.28		625130167.32
المدينون الأخرون	114025154.13	4430939.86	332802607.03
الضرائب وماشابهها	45881109.31		95020961.78
خزينة الأصول			3823257.76
مجموع الأصول الجارية	392506930.50	4430939.86	392506930.50
المجموع العام للأصول	4113533855.97	57847836.90	113533855.97

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مصلحة المحاسبة للوكالة

جانب الخصوم:الجدول رقم (11): جدول جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة الوكالة العقارية لسنة 2016

الخصوم	المبالغ الصافية
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال تم إصداره	12273781.44
رأس المال غير المستعان	
علاوات واحتياطات احتياطات مدمجة	
فوارقإعادة تقييم	
نتيجة صافية	10305223.38
رؤوس الأموال الخاصة أخرى ترحيل من جدي	211258356.72
مجموع الأموال الخاصة 1	233867631.54
الخصوم غير جارية	
قروض وديون مالية	3381982.40
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	58287465.82
مجموع الخصوم غير جارية2	61669448.22
الخصوم الجارية	
موردو الحسابات ملحقة	549489428.35
ضرائب	46375466.82
ديون أخرى	2350727172.50
خزينة الخصوم	159408903.22
مجموع الخصوم الجارية 3	3106000970.90
مجموع العام للخصوم	3401507780.65

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مصلحة المحاسبة للوكالة

وفيما يلي الميزانية المختصرة لمؤسسة الوكالة العقارية لسنة 2015 و سنة 2016 :

الأصول			الخصوم		
الأصول	المبالغ	النسب المئوية	الخصوم	المبالغ	النسب المئوية
الأصول الثابتة	80801372.47	2.60	**الأموال الدائمة**	290874098.11	9.37
الأصول المتداولة	3021566496.30	97.39	**الأموال الخاصة**	254186682.22	8.19
قيم الاستغلال	1851100326.32	59.66	**ديون طويلة الأجل**	36687415.89	1.18
قيم قابلة للتحقيق	1030649596.84	3.32	**ديون قصيرة الأجل**	2811493770.67	90.62
قيم جاهزة	139816573.14	4.5			
المجموع العام	3102367868.78	100	**المجموع العام**	3102236786.7	100

الجدول رقم (12) : جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الوكالة لسنة 2015

الجدول رقم (13) :جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الوكالة لسنة 2016

الأصول			الخصوم		
الأصول	المبالغ	النسب المئوية	الخصوم	المبالغ	النسب المئوية
الأصول الثابتة	135047528.43	%3.97	**الأموال الدائمة**	295506809.76	%8.68
الأصول المتداولة	3266460252.22	%96.02	**الأموال الخاصة**	233837361.54	%6.87
قيم الاستغلال	2175272258.33	%63.95	**ديون طويلة أجل**	61669448.22	%1.81

ق قابلةللتحقيق	1052953736.73	%30.95	**ديونقصيرة أجل**	3106000970.90	%91.31
قيم جاهزة	38234257.76	%1.12			
المجموع العام	3401507780.65	%100	**المجموع العام**	340150778.65	%100

المصدر :من إعداد الطالب

2- جدول حسابات النتائج لدورتي 2015و 2016 لمؤسسة الوكالة (حسب الطبيعة)

جدول رقم(14) :جدول حساب النتائج

البيان	2015	2016
رقم الأعمال	1120070529.14	625149864.54
تغير مخزونات المنتجات المصنعة	167087491.78	437743186.92
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال	4734545.64	2432851.88
إنتاج السنة المالية	1291892566.56	1065325633.34
المشتريات المستهلكة	-985785175.37	-843023327.75
الخدمات الخارجية و الخدمات أخرى	-29550274.47	-13823366.64
استهلاك السنة المالية	-1015335449.84	-859846694.39
القيمة المضافة للاستغلال (1+2)	276557116.72	208478938.95
أعباء المستخدمين	-167900624.06	-158074104.72
الضرائب والرسوم و المدفوعات المتشابهة	25033182.27	-10088744.80
الفائض الإجمالي عن استغلال	83623310.39	26153069.86
المنتجات العملياتية	9784711.55	8379219.16
الأعباء العملياتيةأخرى	-1025732.89	-6198755.41
المخصصات للاهتلاك و المؤونات	-6019528.09	-16343483.32
النتيجة العملياتية	86362760.97	26153069.86
المنتوجات العملياتية		

أعباء العملياتية	-10034169.16	-12274150.49
النتيجة المالية	-10034169.16	-12274150.49
النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	76328591.81	13878919.38
الضرائب الواجب دفعها ع النتائج العادية	-17749512.34	-3573696.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حوا النتائج العادية		
مجموع المنتجات للأنشطة العادية	1301677278.11	1073704852.50
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	-1243098198.65	-1063399629.13
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	58579079.46	10305223.38
العناصر غير العادية- المنتوجات(يطلب بيانها)		
العناصر غير العادية- الأعباء(يطلب بيانها)		
النتيجة العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية	58579079.46	10305223.38

المصدر: مصلحة المحاسبة لمؤسسة الوكالة العقارية

المطلب الأول : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة

في هذه الدراسة سنتطرق الى تحديد مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل الدائم واحتياج رأس المال العامل الدائم، و الخزينة الصافية للدورتين 2015 و 2016.

1- تحديد رأس المال العامل الدائم FR

كما جاء في الدراسة النظرية فأن :

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية) حيث

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل

او : رأس المال العامل = الأصول المتداولة

1-1 في دورة 2015 :

لدينا من الميزانية المختصرة المعطيات التالية :

الأصول الثابتة = 80801372.47

و الأموال الدائمة = 254186682.22+ 36687415.89

= 290874098.11

وعليه يكن رأس المال العامل الدائم = 290874098.11 - 80801372.47

= 210072725.64

أو: رأس المال العامل الدائم = 3021566496.30 – 2811493770.67

= 210072725.64

وهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة، كما أن الأصول المتداولة كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل وحققت هامش أمان و المتمثل في رأس المال العامل الدائم الموجب .

2-1 دورة 2016

بنفس الطريقة المتبعة في حساب رأس المال العامل الدائم في 2016 نجد:

لدينا من الميزانية المختصرة المعطيات التالية :

من أعلى الميزانية :

الأموال الدائمة = 233837361.54 + 61669448.22

= 295506809.76

أصول الثابتة = 135047528.43

وعليه رأس المال العامل = 295506809.76 – 135047528.43

= 160459281.33

أو من أسفل الميزانية

الأصول المتداولة = 3266460252.22

الديون قصيرة الأجل = 3106000970.90

و عليه يكون رأس المال العامل الدائم = 3266460252.22 – 3106000970.90

= 160459281.33

وهذا يدل على أن الأموال الدائمة التي بحوزة المؤسسة كانت كافية لتمويل الأصول الثابتة، ووفرت هامش أمان المتمثل في رأس المال العامل الموجب .

وفي نفس الوقت فان الأصول المتداولة كانت كافية لمواجهة الديون قصيرة الأجل .

الجدول رقم (15) : جدول مقارن لرأس المال العامل الدائم للمؤسسة للسنتين 2015 و 2016

البيان	السنة 2015	السنة 2016
الأموال الخاصة	254186682.22	233837361.54
الديون طويلة الأجل	36687415.89	61669448.22
الأموال الدائمة	290874098.11	295506809.76
الأصول الثابتة	80801372.47	135047528.23
الأصول المتداولة	3021566496.30	3266460252.22
الديون قصيرة الأجل	2811493770.67	3106000970.6
رأس المال العامل الدائم	210072725.64	106459281.33

المصدر : اعداد الطالب

2- تحديد احتياج رأس المال العامل BFR

يحدد احتياج رأس المال العامل من خلال الفرق بين احتياجات التمويل و مصادر التمويل.

أي أن :

احتياج رأس المال العامل = احتياجات التمويل – مصادر التمويل

=(الأموال المتداولة – خزينة الأصول) - (ديون قصيرة أجل – خزينة الخصوم)

=(قيم الاستغلال + قيم قابلة التحقيق) – (ديون قصيرة الأجل – خزينة الخصوم)

2-1 دورة 2015

من المعطيات المتوفرة في الميزانية المالية المختصرة لدورة 2015 نجد :

قيم الاستغلال = 1851100326.32

قيم قابلة للتحقيق = 1030469596.84

ديون قصيرة الأجل =2811493770.67

خزينة الخصوم = 160451977.73

وعليه يكون :

احتياج رأس المال العامل =(1851100326.32+ 10304695996.84) – (2811493770.67 – 160451977.73)

=230528130.22

وهذه النتيجة تدل على احتياجات التمويل تفوق الموارد المتخصصة لها

2-2 في دورة 2016

بنفس الطريقة المتبعة في تحديد احتياج رأس المال العامل لسنة 2016و بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في الميزانية المختصرة في 2016 نجد :

قيم الاستغلال = 2175272258.33

قيم قابلة للتحقيق = 105295376.13

ديون قصيرة الأجل = 3106000970.90

خزينة الخصوم = 159408903.22

وعليه يكون احتياج رأس المال العامل = (2175272258.33 + 1052953736.13) – (159408903.22 – 310600070.90)

= 281633926.78

وهذا يعني أن الموارد التمويل أقل من احتياجات التمويل.

فما يلي جدول رقم(16) : جدول مقارن للاحتياج رأس المال العامل للسنتين 2015 و 2016

البيان	السنة 2015	السنة 2016
قيم الاستغلال	1851100326.32	2175272258.39
قيم قابلة للتحقيق	1030649569.84	1052953736.13
ديون قصيرة الأجل	2811493770.67	3106000970.90
خزينة الخصوم	160451977.73	159408903.22
احتياج رأس المال العامل	230528130.22	281633926.78

المصدر : اعداد الطالب

3-تحديدالخزينة الصافية TN

تمثل الخزينة الصافية الفرق بين رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل أو هي الفرق الجبري بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم .

أي أن :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العاملأوالخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

3-1 في دورة 2015

من الميزانية المالية لسنة 2015 نجد :

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

= 160451977.73 – 139816573.14

= -206354458

أو الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم – احتياج رأس المال العامل

= 230528130.22 – 2010072725.46

= -2063540458

وهذا يعني أن القيم الجاهزة غير كافية لتغطية الالتزامات .

3-2 في الدورة 2016

بنفس العلاقة المستخدمة في تحديد الخزينة الصافية لدورة 2016 سيتم اتباعها في تحديد الخزينة الصافية لدورة 2016 و يكون كما يلي :

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الخزينة الصافية = 159408903.22 – 38234257.76

= -121174645.46

أو الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم – احتياج رأس المال العامل

= 221633926.78 – 160459281.33

= -121174645.46

وهذا يعني أن القيم الجاهزة غير كافية لتغطية الالتزامات الفورية للمؤسسة

و فيما يلي الجدول المقارن للخزينة الصافية بين الفترتين 2015 و 2016:

الجدول رقم(17) : جدول مقارن للخزينة الصافية للستين 2015 و2016

البيان	2015	2016
رأس المال العامل الدائم	210072725.64	1604599281.33
احتياج رأس المال العامل	2305288130.22	281633926.78
خزينة الأصول	139816573.14	38234257.76
خزينة الخصوم	160451977.73	159408903.22
الخزينة الصافية	-2063540458	-121174645.46

المصدر : من إعداد الطالب

إنإلقاء نظرة على مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال الدورتين ومقارنتهما مع بعضهم البعض يتضح ما يلي :

ان مؤسسة الوكالة خلال الدورة 2015، رأس المال العامل موجب أي تحقيق هامش أمان و بالتالي حدوث توازن مالي

و خلال نفس الدورة كان لها احتياج رأس مال عامل موجب أي يجب علة المؤسسة تغطية جز من احتياجاتها لمرتبطة بدورة الاستغلال

وكانت المؤسسة خلال دورة 2015و 2016 سالبة أي ان القيم الجاهزة غير كافية لتغطية الالتزامات الفورية، غير أن رأس المال العامل الدائم كان موجبا أي المؤسسة حققت وهذه الوضعية ملائمة لها مما حققته من هامش أمان ايجابي

أما فيما يخص احتياج رأس المال العامل خلال دورة 2016 فهناك دورة احتياجات لم تغطي من طرف المؤسسة وعلى المؤسسة تدارك ذلك

المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام النسب المالية للمؤسسة

1-نسب التمويل :

نقوم بحساب مختلف النسب التي لها علاقة بالتمويل وذلك لكل من سنة 2015 و 2016

1-1 في دورة 2015

1-1-1 نسبة التمويل الدائم:

تعطي نسبة التمويل الدائم بالعبارة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

= 80801372.47 /290874098.11

= 3.59

وهذا يدل على تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة

النسبة تفوق الواحد مما يشير بأن المؤسسة تمارس نشاطها بارتياح بتحقيقها هامش أمن

1-1-2 يسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

=80801372.47 /254186682.22

= 3.14

هذه النسبة تبين مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة عن طريق أموالها خاصة وعلى العموم فالنسبة أكبر من الواحد مما يدل على أن الاستخدامات الثابتة تمول على طريق الأموال الخاصة .

2-1 دورة 2016

3-1 نسبة التمويل الدائم:

بنفس لطريقة نجد:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

135047528.43 /295506809.79 =

2.18=

وهذه النسبة تدل على أن الأموال الدائمة كانت كافية لتغطية الأصول الثابتة و نلاحظ أنها تفوق الواحد وهذا يعني أن المؤسسة تمارس نشاطها بارتياح لأن هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد كما هو الحال .

1-2-2 نسبة التمويل الخاص :

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

135047528.43 /2338337361.54 =

1.73 =

وهذا يدل أن على وجود تغطية للأصول الثابتة بواسطة الاموال الخاصة، وهذه النسبة أكبر من الواحد مما يدل أن على أن الاستخدامات الثابتة تمول عن طريق الأموال الخاصة .

الجدول رقم (18) : جدول مقارن لنسب التمويل لمؤسسة الوكالة لسنتين 2015 و 2016

البيان	السنة 2015	السنة 2016
نسب التمويل الدائم	3.59	2.18
نسب تمويل الخاص	3.14	1.73

المصدر :من اعداد الطالب

من خلال التحليل النسب نرى أن المؤسسة تمارس نشاطها بنوع من الارتياح

2-نسبة السيولة :

سنقوم بتحديد النسب ذات العلاقة بالسيولة لكل من الفترتين 2015 و 2016 وهذه النسب تتمثل في نسب السيولة العامة، نسب السيولة المختصرة ونسب لسيولة الفورية

2-1 في دورة 2015

2-1-1 نسبة السيولة العامة :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة أجل

= 2811493770.67 /3021566496.30

= 1.07

هذه النسبة تشير الى أن الأصول المتداولة للمؤسسة كافية لمواجهة الديون قصيرة أجل ونلاحظ أنها أكبر من المعدل المعياري وهو يساوي أو أكبر من الواحد

2-1-2 نسبة السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق +قيم جاهزة) / الديون قصيرة الأجل

2811493770.67/(139816573.14 + 1030649596.84)

= 0.41

هذه النسبة تشير أن مدى تغطية كل من الديون قصيرة الأجل

2-1-3 نسبة السيولة الفورية

نسبة السيولة الفورية = قيم جاهزة /الديون قصيرة أجل

= 2811493770.67 /139816573.14

= 0.49

هذه النتيجة تدل على أن القيم الجاهزة غير كافية لتسديد الديون قصيرة الأجل وتكفي فقط لتسديد 0.49

2

2- في دورة 2016

2-2-1 نسبة السيولة العامة :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

9106000970.90 /3266460252.22 =

1.05 =

وهذه النسبة تفوق الواحد أي النتيجة تدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة

2-2-2 نسبة السيولة المختصرة :

نسبة السيولة المختصرة =(قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة)/ الديون قصيرة أجل

3106000970.90/234257.76+1052953736.13 =

0.35 =

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة أجل في أغلب الأحيان هذه النسبة لا تتجاوز الواحد ويستحسن أن يكون بين 0.5 و 0.3

2-2-3 نسبة السيولة الفورية:

نسبة السيولة الفورية = قيم جاهزة / الديون القصيرة الأجل

3106000970.90 /38234257.76 =

0.013 =

هذه النتيجة تدل على أن القيم الجاهزة غير كافية لتسديد ديون قصيرة أجل وتكفي فقط لتسديد نسبة 0.1 %لأنها من المستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0.2 و 0.3 تعاني عجز في الوفاء بالتزاماتها الفورية

وفيما يلي جدول مقارن يلخص تغيرات نسب السيولة بيت الفترتين 2015 و2016

جدول رقم (19) : جدول مقارن لنسب السيولة لمؤسسة لسنتين 2015 و 2016.

البيان	السنة 2015	السنة 2016
نسبة السيولة العامة	1.07	1.05
نسبة السيولة المختصرة	0.41	0.35
نسبة السيولة الفورية	0.49	0.01

المصدر : اعداد الطالب

من خلال تحليلا لنسب السيولة السابقة نستطيع أن نقول أن المؤسسة تعاني من أزمة سيولة خاصة ما يتعلق بالسيولة الفورية.

3-نسب المديونية

في هذه النقطة نركز على كل نسبة المديونية الإجمالية ونسبة الاستغلالية المالية

3-1 في دورة 2015

3-1-1 نسبة قابلية السداد

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

مجموع الديون = ديون طويلة أجل + ديون قصيرة الأجل

نسبة قابلية السداد = 31023367868.78/(2811493770.67 +36687415.89)

=0.91

هذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها أي حقوق الغير مضمونة

3-1-2 نسبة الاستغلالية المالية

نسبة الاستغلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

(281493770.67 + 36687415.89) /254186682.22=

0.08 =

هذه النتيجة تدل على أن المؤسسة فاقدة للاستغلالية المالية من جزء حجم الديون التي على عاتقها، وهذه النسبة خارج المجال الأمثل الذي يكون 1 % أو 2 %

3-2 في دورة 2016

3-2-1 نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / جموع الأصول

3401507780.65/(3106000970.90 + 61669448.22) =

0.93 =

قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها أي حقوق الغير مضمونة

3-2-2 نسبة الاستغلالية المالية :

نسبة استغلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

(3106000970.90 +61669448.22) /2338373361.54 =

0.07 =

وهذه يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا، لأنها تعتمد على الديون وهي مسبة خارج المجال الأمثل الذي يكون محصورا بين 1 و2 .

وفيما يلي جدول مقارن لنسب المديونية بين الفترتين 2015 و 2016

جدول رقم (20) : جدول مقارن لنسب المديونية للمؤسسة لفترتين 2015 و 2016

البيان	السنة 2015	السنة 2016
نسبة قابلية السداد	% 0.91	% 0.93
نسبة استغلالية المالية	% 0.08	% 0.07

المصدر : اعداد الطالب

من تحليلنا لنسب المديونية نستنتج أن المؤسسة تعتمد اعتماد كبيرا على القروض لأنها مثقلة بالديون وبطبيعة الحال لا تتمتع بالاستغلالية المالية

نلاحظ أن هناك تقارب في النسب بالنسبة خلال الفترتين 2015 و 2016 مما يوحي أن المؤسسة لا تقوم بدراسة وتحليل نتائجها بغية اكتشاف الأخطاء و محاولة تصحيحها و تجنبها في السنوات المقبلة .

المطلب الثالث : تحليل جدول النتائج

1- نسبة الربحية

1-1 نسب ربحية المبيعات :

نسبة الفائض الخام للاستغلال :

نسبة الفائض الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال/ رقم أعمال

جدول رقم(21) جدول حساب الفائض الإجمالي للاستغلال

البيان	2015	2016
الفائض الإجمالي للاستغلال	83623310.39	40316089.43
رقم أعمال	1120070529.14	325149864.54
نسبة الفائض للاستغلال	0.074	0.064

المصدر : من إعداد الطالب

يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال 0.074 في 2015 وهذا يعني أن كل دينار من رقم أعمال يحقق هامش قدره 0.074 بعد دفع كل من الموردون الخارجيون و العمال و الضرائب و الرسوم أما لسنة 2016 يقدر معدل الخام للاستغلال ب (0.064) وهذا مؤشر يعني أن كل دينار من رقم أعمال يحقق هامش قدره 0.064

-نسبة نتيجة الاستغلال :

نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم أعمال

جدول رقم(22) جدول حساب نسبة نتيجة الاستغلال

البيان	2015	2016
نتيجة الاستغلال	86362760.97	26153069.86

رقم أعمال	1120070529.14	625149864.54
نسبة فائض الاستغلال	0.077	0.041

المصدر:إعداد الطالب

يبين أن كل دينار من رقم أعمال يحقق هامش 0.041 من نتيجة استغلال أي بعد دفع كل من الموردون الخارجيون والعمال الضرائب و الرسوم واستبعاد مخصصات اهتلاكات و المؤونات و الخسائر القيمة، و بمقارنة هذه السنة مع السنة 2016، يتضح أن هناك نقص في هامش نتيجة استغلال، حيث كانت النسبة 0.077 .

-نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب:

نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب = نتيجة جارية قبل الضرائب / رقم أعمال

جدول رقم (23) : جدول حساب نسبة نتيجة الضرائب

البيان	2015	2016
النتيجة الجارية قبل الضرائب	7632859.81	13878919.38
رقم أعمال	1120070529.14	625149864.54
نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب	0.068	0.022

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال التحليل يتبن أن المؤسسة حققت هامش قدره (0.022) من النتيجة الجارية قبل الضرائب من كل دينار من رقم أعمال، ويقل عن هامش السنة السابقة والذي بلغ (0.068) ويعود ذلك إلى انخفاض النتيجة المالية إذا إن نتيجة الاستغلال في تحسن .

1-2 نسبة المردودية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / رقم أعمال * رقم أعمال /إجمالي أصول * إجماليأصول / الأموال الخاصة

جدول رقم(24) : حساب المردودية المالية

البيان	2015	2016
النتيجة الصافية / رقم أعمال	0.052	0.16
رقم أعمال/ إجمالي أصول	0.361	0.183

إجمالي الأصول / الأصول الخاصة	12.20	14.54
المردودية المالية	0.229	0.042

المصدر : من إعداد الطالب .

تعتبر هذه السنة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة، وبلغت (22.9 %) في السنة 2015 ثم انخفضت في السنة 2016 لنصل 4.2 % و يتضح من الجدول السابق أن انخفاض المعدل عن السنة السابقة .

مرجعة الانخفاض الكبير في كل سنة هامش الصافي الربح (5.2% مقابل 1.6%) الذي يقيس فعالية الرقابة على التكاليف ، وانخفاض في معدل دورن الأصول (0.361 مرة إلى 0.183 مرة) وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة المديونية الكاملة في 2016 مقابل سنة 2015 .

2. التحليل الأفقي:

قمنا بدية باعتماد على حساب النتائج لسنة 2015 كسنة أساس، وهذا ما يمكننا من رصد تغيرات الحادثة في مختلف البنود في حساب النتائج لسنة 2016، ونقوم لهذا العرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي :

جدول رقم (25) : التحليل لأفقي لحساب النتائج للمؤسسة

	2015	2016	التغير المطلق	التغير النسبي %
رقم الأعمال	1120070529.14	62514986.54	494920664.6	%44.18
تغير المخزون	167087491.78	437743186.92	270655695.14	(%161.98)
إنتاج المثبت				
إعانات استغلال	4734545.64	2432581.88	2301963.76	%48.62
إنتاج السنة المالية	1291892566.56	1065325633.34	226566933.22	% 17.53

المشتريات المستهلكة	(985785175.37)	(843023327.75)	142761847.62	%14.48
الخدمات الخارجية	(29550274.47)	(13823366.64)	15726907.83	% 53.22
استهلاك السنة المالية	(1015335449.84)	(856846694.39)	158488755.45	% 15.61
القيمة المضافة	276557116.72	208478938.95	68078177.77	% 24.61
أعباء المستخدمين	(167900624.6)	(158074104.72)	9826519.34	% 5.85
الضرائب و الرسوم	(25033182.27)	(10088744.80)	14944437.47	%59.69
الفائض الإجمالي عن الاستغلال	83623310.39	40316089.43	43307220.96	% 51.78
المنتجات العملياتية	9784711.55	8379219.16	1405492.39	% 14.36
الأعباء العملياتية	(1025732.89)	(619755.41)	(5173022.52)	(%504.32)
المخصصات و الاهتلاكات	(6019528.9)	(16343483.32)	10323955.23	(% 171.50)
النتيجة العملياتية	86362760.97	26153069.86	60209691.11	% 69.71
أعباء المالية	(10034169.13)	(12274150.49)	2239981.33	(%22.32
نتيجة المالية	(10034169.13)	(12274150.49)	2239981.33	(%22.32)
اللنتيجة العادية	76328591.81	13878919.38	62449672.43	%81.81

قبل الضرائب				
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج	(17749512.34)	(3573696.00)	14175816.34	% 79.86
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	1301677278.11	1073704852.50	227972425.61	% 17.51
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	(1243098198.65)	(1063399629.13)	179698569.52	% 14.45
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	58579079.46	10305223.38	48273856.08	% 82.40
النتيجة الصافية للسنة المالية	58579079.46	10305223.38	48273859.08	% 82.40

المصدر :من إعداد الطالب.

يمكن استنباط من الجدول السابق النتائج التالية :

1/ استهلاك السنة المالية : عرفت المشتريات المستهلكة انخفاض بنسبة 19.48% في حين ازدادت الخدمات الخارجية و الاستهلاك الأخرى 53.22 % وهو يفسر ارتفاع استهلاك السنة المالية بنسبة 15.61 %

2/ القيمة المضافة : من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة النسبة منخفضة كثيرا و التي تساوي 24.61 % وفسر مسؤولو المؤسسة أن هذا الانخفاض بتسجيل الحسومات التجارية المحصلة من الفروع التي تخفض من المشتريات بدلا من الإيرادات العملياتية أخرى من خسائر القيمة و المؤونات .

3/ إجمالي فائض الاستغلال: سجلارتفاع بنسبة 51.78 % ويزيد هذا المعدل على انخفاض القيمة المضافة (24.61 %) وهذا يعود الى ارتفاع الضرائب و الرسوم بنسبة (59.69) ويعود ذلك أساس الى انخفاض في زيادة أعباء العاملين بنسبة 5.85 % وهو انخفاض كتلت الأجور.

4/ النتيجة العملياتية : سجلت النتيجة العملياتية ارتفاع بمقدار (6020961.11) أي بمعدل زيادة قدرتها (69.71%) وهو مؤشر ايجابي يعود سببه الى انخفاض في كل من المخصصات و الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة بنسبة (171.50 %) و الأعباء العملياتية الأخرى بمعدل (504.32%)

بالإضافة إلى زيادة المنتجات العملياتية بنسبة 14.36

5/ **النتيجة المالية** : نلاحظ من الجدول انخفاض النتيجة المالية بقيمة (2239981.33) أو بمعدل (22.32%) ويعود ذلك إلى انخفاض المنتوجات المالية بمعدل (00) وارتفاع أعباء المالية بمعدل (22.32)

6/ صافي النتيجة المالية : عرفت انخفاض بمقدر 482733856.08 أي بمعدل انخفاض قدره (82.40%) ويعود سببه انخفاض النتيجة المالية .

2-1 التحليل العمودي لحساب النتائج :

يتم في هذا التحليل نسب مختلفة بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي ألا وهو رقم أعمال حيث تعطي رقم (100%) وينسب إليها استهلاك السنة المالية ، الفائض الخام للاستغلال ن النتيجة المالية ... الخ .

نوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (26) : التحليل العمودي لحساب جدول النتائج 2016

	2016	النسبة100
رقم أعمال	62514986.64	100 %
تغير المخزون	437743186.92	%70.02
اعانات الاستغلال	2432581.88	%0.38
انتاج السنة المالية	1065325633.34	%170.41
المشتريات المستهلكة	(843023327.75)	(%134.85)
الخدمات الخارجية	(13823366.64)	(%221)
استهلاك السنة المالية	(856846694.39)	(%137.6)

القيمة المضافة	208478938.95	33.34
أعباء المستخدمين	(-158074104.72)	25.28
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المتماثلة	(10088744.80)	(%1.61)
الفائض الخام للاستغلال	40316089.43	6.44
المنتجات العملياتية	8379213.16	12.53
الأعباء العملياتية	(6198755.41)	(%0.99)
المخصصات و الاهتلاكات و المؤونات وخسائر قيمة	(16343483.32)	(%2.61)
النتيجة العملياتية	26153069.86	4.18
أعباء المالية	(12274150.49)	(%1.96)
نتيجة المالية	(12274150.49)	(%1.96)
نتيجة عادية قبل الضرائب	13878919.38	2.22
النتيجة العادية	10305223.38	1.64
النتيجة الصافية للسنة المالية	10305223.38	1.64

المصدر:إعداد الطالب

يبين الجدول أن المؤسسة حققت نتيجة صافية وتمثل 1.64 من رقم أعمال ويمكن أن نستنتج أن النتيجة المحققة ترجع أساسا إلى النشاط المالي و ليس الاستغلالي .

خلاصة الفصل

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية لمالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي خلال فترة الدراسة (2015 – 2016) توصلنا **الى** جملة من النتائج ، يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: أن المؤسسة كانت متوازنة خلا الفترتين 2015 – 2016 ، حسب نتائج مؤشرات التوازن المالي لذات الفترة، حيث أن الأموال الدائمة كانت موجبة كافية لتمويل الأصول الثابتة .

أما بنسبة للخزينة سالبة أي القيم الجاهزة غير كافية لتغطية التزاماتها الفورية أي أصبحت المؤسسة تعاني م مشكلة السيولة

ثانيا: المؤسسة في سنة 2015 لم تكن قادرة على الوفاء بالتزاماتها الفورية وهذا حسب نتائج نسبة السيولة الفورية لتلك الفترة، حيث القيم الجاهزة تكفي فقط لتسديد 49 % من الديون قصيرة الأجل .

وفي سنة 2016 تدهورت أكثر حالة المؤسسة فأصبحت تعاني من عجز في الوفاء بالتزاماتها الفورية، وهذا لأن القيم الجاهزة تكفي فقط لتسديد 1 %من الديون قصيرة الأجل

كما كشفت عملية التقييم من جهة أخرى أن المؤسسة لا تمارس نشاطها بارتياح وتعاني من عبء المديونية كونها مثقلة بالديون و بطبيعة الحال لا تتمتع بالاستقلالية المالية

ثالثا: بالنسبة لتحليل حسابات النتائج يفيد بأن المؤسسة تحقق نتيجة موجبة من نشاطها المالي، وهذا الأخير يعطي العجز المسجل في النشاط الأول و هو ما جعل النتيجة صافية موجبة .

خاتمة

يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي تتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تتم على أساسها إعداد هذه القوائم. وترتيبا على ذلك فإن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وفي هذا السياق، تم تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول كيفية استخدام القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

وانطلاقا من الفرضيات التي تم تبنيها، وباستخدام الأساليب المشار إليها في المقدمة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

اختبار الفرضيات: سيتم اختبار الفرضيات الموضوعة لتحديد مدى صحتها أو خطأها.

- **الفرضية الأولى:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة، أي أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج).
  تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة)، وهو ما يتوقع مع أهداف التحليل المالي لقوائم المالية، وبناء على ذلك تحقق الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة، فيؤدي استعمال أدوات التحليل المالي للكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.
- **الفرضية الثالثة:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث أن ضعف أداء المؤسسة قيد الدراسة يعود بالأساس إلى عدم استخدامها لأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- ✓ رأس المال العامل موجب خلال السنوات المدروسة (2015 – 2016) وهذه الوضعية ايجابية تستطيع تمويل احتياجات الدورة بمواردها الخاصة و بالتالي المؤسسة كانت متوازنة ماليا.
- ✓ أما بنسبة للخزينة سالبة أي القيم الجاهزة غير كافية لتغطية التزاماتها الفورية أي أصبحت المؤسسة تعاني من مشكلة السيولة أي أن موارد الخزينة كان أصغر من استخدمتها.

- ✓ المؤسسة في سنة 2015 لم تكن قادرة على الوفاء بالتزاماتها الفورية وهذا حسب نتائج نسبة السيولة الفورية لتلك الفترة، حيث القيم الجاهزة تكفي فقط لتسديد 49 % من الديون قصيرة الأجل.
- ✓ وفي سنة 2016 تدهورت أكثر حالة المؤسسة فأصبحت تعاني من عجز في الوفاء بالتزاماتها الفورية، وهذا لأن القيم الجاهزة تكفي فقط لتسديد 1 % من الديون قصيرة الأجل.
- ✓ كما كشفت عملية التقييم من جهة أخرى أن المؤسسة لا تمارس نشاطها بارتياح وتعاني من عبء المديونية كونها مثقلة بالديون، وبطبيعة الحال لا تتمتع بالاستقلالية المالية.
- ✓ بالنسبة لتحليل حسابات النتائج يفيد بأن المؤسسة تحقق نتيجة موجبة من نشاطها المالي، وهذا الأخير يعطي العجز المسجل في النشاط الأول و هو ما جعل النتيجة صافية موجبة.
- ✓ إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المتاحة عن مؤسسة ما، للحصول على معلومات تستعمل في تشخيص الوضع المالي واتخاذ القرار.
- ✓ التحليل المالي له أهمية بالغة في المؤسسة وذلك من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تحديج القوة ونقاط الضعف.
- ✓ التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومات جهة، وتغير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى، باعتبارها أصبحت تمثل المصدر المعلومات المالية التي تعتمد عليها كل الوظائف الأخرى بمناسبة اتخاذ القرارات.

الاقتراحات و التوصيات: من بين الاقتراحات والتوصيات التي نوجهها إلى هذه المؤسسة ما يلي:

- اهتمام أكثر بالتحليل المالي، وذلك بإعطائه أهمية كبيرة بتحليل المعطيات والنتائج بصفة دورية وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من أجل كشف عن قوة وضعف ومعالجتها، ويجب عليها استغلال بعض الموارد المتاحة لتغطية بعض النقائص.
- على المؤسسة أن تقوم بتحصيل ديونها لدى الغير والعمل على تسديد ديونها قصيرة الأجل.
- يوصى بالعمل على بناء نموذج للتنبؤ بالوضع المالي الخاص بالبيئة الجزائرية، وهذا من طرف الهيئات المختصة وبمشاركة مراكز البحوث في الجامعات والمحللين الاقتصاديين والماليين، وخبراء المحاسبة.

أفاق الدراسة:

في الأخير أنصح المؤسسات مهما كانت طبيعتها أن تهتم بالتحليل المالي كأداة رقابة وتقييم الأداء حيث لا يجب الاعتماد عليه بشكل جزئي لأنه يعتبر من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نقاط القوة و الضعف حتى تأخذ في الحسبان عند وضع الخطط النهائية، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية وقياس سيولتها وربحيتها وكذلك مدى انسجام هيكلها المالي وتقييم النتائج السنوية .

1.الكتب:

1- أسامة عبد الخالق الأنصاري، **"الادارة المالية"**، جامعة أدنبرة، ايسلندا.

2- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **"التسيير المالي دروس وتطبيقات"**، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان، 2006.

3- أيمن الشنطي، عامر شقر، **"مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"**، دار البدية ناشرون وموزوعون، عمان، 2007.

4- جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **"الإدارة المالية محل اتخاذ القرارات"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

5- حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، دار النشر، عمان،

6- خالد وهيب الراوي، **"التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المالي"** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،

7- زاهرة سواد، **"محاسبة المنشأة العامة و الخاصة"**، دار النشر، الأردن.

8- عبد الحليم كراجة أخرون، **"الإدارة والتحليل المالي- أسس، مفاهيم، تطبيقات"**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان

9- عبد الرحمان عطية، **"المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي"**، دار النشر حيطلي، برج بوعريريج، 2009.

10- عمر بوخزار، **"مبادئ المحاسبة التحليلية"**، مطبعة مزيان، الجزائر، 1998.

11- فهمي مصطفى الشيخ، **"التحليل المالي"**، رام الله ، 2008.

12- لخضر العلاوي، **"المحاسبة المعمقة"**، الصفحات الزرقاء.

13- مؤيد راضي خنفر، **"تحليل القوائم، مدخل نظري وتطبيقي"**،ط2، المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

14- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **"معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية"**، دار وائل للنشر، الأردن.

15- محمد المبروك أبو زيد، **"التحليل المالي شركات وأسواق مالية"**، ط2، دار للنشر والتوزيع، الرياض، 2009.

16- محمد مطر، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

17- منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، **"التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"**، دار النشر، عمان، 2005.

18- ناصر دادي عدون، **"تقنيات مراقبة التسير"**، الجزء الأول، مطبعة مداني بوفريك، الجزائر، 1990.

19- نعيم نمر داوود، **"التحليل المالي باستخدم EXCEL"**، دار النشر، عمان، 2012.

20- وليد ناجي الحيالي، **"مذكرات التحليل المالي"**، منشورات الأكاديمة العربية في الدانمارك، 2007.

1. **الأطروحات والرسائل:**

21- بالقاسم بن خليفة، **"دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية"**، رسالة دكتورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015.

22- عزوز ميلود، **"دور مراجعة القوائم المالية الجديدة في تحسين مراقبة التسيير"**، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2017.

23- فطوم أمحمدي، **"دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية"**، رسالة دكتوراه، جامعة البليدة، 2017.

24- هادفي خالد، **"مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل لمالي للمؤسسة"**، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018.

25- تية سومية، **"دور معايير والإبلاغ المالي الدولي في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة"**، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2014.

26- حمادي دلال، **"دور وأهمية الإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية في القوائم المالية"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

27- لزعر محمد سامي، **"التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2012.

28- مريخي عبد الرزاق، **"التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

2. المجلات و الملتقيات:

29- عاشور كتوش، **"متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس.

30- مليكة زعيب، سوسن زيريق، **"دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر"**، الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 06 و07 ماي 2012.

3. الجرائد الرسمية:

31- الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد.

32- الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

4. المواقع الالكترونية:

33. www.djelfa.info.com

قائمة الملاحق

AWGRUBOUIRA
ZONE DES PARCS BOUIRA BOUIRA
N° D'IDENTIFICATION:000510019002463

EDITION DU:
EXERCICE: 01/01/16 AU 31/12/16
PERIODE DU: 01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF)

LIBELLE		2016			2015
		MONTANTS BRUTS	AMO/PROV	NET	NET
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		394 000,00	229 916,67	164 083,33	198 983,3
Immobilisations corporelles		0,00	0,00	0,00	0,0
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,
Bâtiments		122 979 704,84	17 920 291,43	105 059 413,41	32 236 355,5
Autres immobilisations corporelles		48 149 478,49	33 510 411,58	14 639 066,91	15 824 438,
Immobilisations en concession		10 079 504,80	1 756 277,36	8 323 227,44	1 587 117,4
Immobilisations encours		6 609 643,69	0,00	6 609 643,69	29 742 383,6
Immobilisations financières		0,00	0,00	0,00	0,
Titres mis en équivalence		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		252 093,66	0,00	252 093,66	1 212 093,6
Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT		188 464 425,47	53 416 897,04	135 047 528,43	80 801 372,47
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 610 326 709,99		2 175 272 258,33	1 851 100 326,32
Créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,0
Clients		750 156 200,78		625 130 167,32	593 024 029,8
Autres débiteurs		404 680 256,28	4 430 939,86	332 802 607,03	248 657 738,26
Impôts et assimilés		114 025 154,13		95 020 961,78	188 967 828,7
Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		0,00		0,00	0,0
Placements et autres actifs financiers courants		0,00		0,00	0,0
Trésorerie		45 881 109,31		38 234 257,76	139 816 573,14
TOTAL ACTIF COURANT		3 925 069 430,50	4 430 939,86	3 266 460 252,22	3 021 566 496,3
TOTAL GENERAL ACTIF		4 113 533 855,97	57 847 836,90	3 401 507 780,65	3 102 367 868,78

AWGRUBOUIRA

ZONE DES PARCS BOUIRA BOUIRA
N° D'IDENTIFICATION:000510019002463

EDITION DU:
EXERCICE: 01/01/2016 AU 31/12/2016
PERIODE DU: 01/01/2016 AU 31/12/201

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		12 273 781,44	12 273 781,44
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		0,00	0,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		10 305 223,38	58 579 079,46
Autres capitaux propores - Report à nouveau		211 258 356,72	183 333 821,31
Part de la société consolidante (1)		0,00	0,00
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		233 837 361,54	254 186 682,22
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		3 381 982,40	2 466 296,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits constatés d'avance		58 287 465,82	34 221 119,89
TOTAL II		61 669 448,22	36 687 415,89
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		549 489 428,35	440 580 994,09
Impôts		46 375 466,82	181 778 313,00
Autres dettes		2 350 727 172,50	2 028 682 485,86
Trésorerie passif		159 408 903,22	160 451 977,73
TOTAL III		3 106 000 970,90	2 811 493 770,67
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 401 507 780,65	3 102 367 868,78

AWGRFU BOUIRA

EXERCICE: **01/01/16 AU 31/12/16**
PERIODE DU: **01/01/16 AU 31/12/16**

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		625 149 864,54	1 120 070 529,14
Variation stocks produits finis et en cours		437 743 186,92	167 087 491,78
Production immobilisйe		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		2 432 581,88	4 734 545,64
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 065 325 633,34	1 291 892 566,56
Achats consommйs		-843 023 327,75	-985 785 175,37
Services extйrieurs et autres consommations		-13 823 366,64	-29 550 274,47
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-856 846 694,39	-1 015 335 449,84
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		208 478 938,95	276 557 116,72
Charges de personnel		-158 074 104,72	-167 900 624,06
Impфts, taxes et versements assimilйs		-10 088 744,80	-25 033 182,27
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		40 316 089,43	83 623 310,39
Autres produits opйrationnels		8 379 219,16	9 784 711,55
Autres charges opйrationnelles		-6 198 755,41	-1 025 732,89
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-16 343 483,32	-6 019 528,09
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		26 153 069,86	86 362 760,97
Produits financiers			
Charges financiиres		-12 274 150,49	-10 034 169,16
VI-RESULTAT FINANCIER		-12 274 150,49	-10 034 169,16
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		13 878 919,38	76 328 591,81
Impфts exigibles sur rйsultats ordinaires		-3 573 696,00	-17 749 512,34
Impфts diffйrйs (Variations) sur rйsultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 073 704 852,50	1 301 677 278,11
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 063 399 629,13	-1 243 098 198,65
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 305 223,38	58 579 079,46
Elйments extraordinaires (produits) (a prйciser)			
Elйments extraordinaires (charges) (a prйciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 305 223,38	58 579 079,46